



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التَّعَدِي وَاللُّزُوم بَيْنَ الدَّرْسِ النُّحْوِيِّ، وَالتَّطْبِيقِ اللُّغَوِيِّ

إعداد الطالب:

مراد غالب الذنبيات

إشراف

الأستاذ الدكتور علي الهروط

رسالة مقدمة لعمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2009م

الإهداء

إلى

الروحين العظيمتين اللتين سكنتا فـؤادي وعقلي
روح والدي الطاهرة
وروح شهيد الأمة الرئيس صدام حسين

مراد غالب الذنبيات

الشكر والتقدير

الشكر كل الشكر لله - عز وجل -، ومن بعده أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور علي الهروط الذي بذل من وقته وجهده وعلمه الشيء الكثير في إثراء هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء المناقشة : الدكتور حسين الرفايعة، الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي، الدكتور جزاء المصاروة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

والشكر الموصول لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص منهم والدتي العزيزة وإخوتي وزوجتي.

والشكر للزميل المهندس محمد حمزة الذنبيات على ما قام به من مساعدة في إخراج هذا العمل طباعة وتنسيقاً.

وإلى جميع الأصدقاء الأعزاء، وجميع الزملاء في مدرسة جامعة مؤتة النموذجية، وعلى رأسهم الدكتور طارق المجالي، والأستاذ رائد مبيضين.

مراد غالب الذنبيات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
د	قائمة الملاحق
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
4	الفصل الأول: العامل النحوي بين القبول والرفض
13	الفصل الثاني: التعدي واللزوم في الدرس النحوي
20	الفصل الثالث: المتعدي واللازم في الاستعمال اللغوي
21	1.3 الفعل اللازم
31	2.3 الفعل المتعدي لواحد
43	3.3 الفعل اللازم الذي تعدى بالهمز والتضعيف
49	4.3 الفعل المتعدي لمفعولين اثنين
71	الخاتمة
72	المراجع
81	قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رمز الملحق
81	فهرس الآيات القرآنية الكريمة	ا
87	فهرس الأبيات الشعرية	ب

المخلص

التَّعَدِي وَاللُّزُوم بَيْنَ الْقَاعِدَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ اللِّغَوِيِّ

مراد غالب الذنبيات

جامعة مؤتة، 2009م

امتازت اللغة العربية بكونها مرتبطة بالقرآن الكريم الذي يعطيها الصلاحية لكل زمان ومكان، ولضمان هذه الصلاحية كان لزوماً أن تتصف بالمرونة والحيوية، وأن تبتعد عن الجمود وعن قسرية القاعدة النحوية وتفسير الكلام بمجرد الاحتمال النحوي، خاصة في تقدير المحذوفات.

ومن الأبواب التي كثر فيها الحذف باب المفعول به وعلاقته بالمتعدي واللازم، فجاءت هذه الدراسة لتوضيح إشكالية التعدي واللزوم، في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة: خلفية الدراسة وأهميتها، ومشكلة الدراسة ومسوغاتها.

الفصل الأول: الحديث عن العامل النحوي وإثبات العلاقة بين الفعل والمفعول.

الفصل الثاني: الحديث عن المتعدي واللازم في درس النحوي وتنعيد النحاة

له.

الفصل الثالث: الحديث عن أفعال تنقلت بين التعدي واللزوم خلافاً لآراء النحاة.

ثم الخاتمة وجاء فيها ما توصلت له الدراسة من نتائج وتوصيات.

Abstract

Transitive and transitive between the gramatic rule and the linguistic usage

Morad Ghaleb Al-Thunibat

Mu'tah University, 2009

One of the advantages of the Arabic Language is that it is highly connected with the Holy Quran, which gives it validity for all time and places. And to guarantee this flexibility and activity are a must. Also it must be away from being solid, the restriction of syntactic possibility especially in estimating omitted things.

The object is one of the issues that is mostly talked about regarding to the omission and its relation with transitive and intransitive of transitive and intransitive verbs in an introduction, three chapters and an end.

The introduction talks about the back ground and the importance of this thesis, also it mentions the reasons beyond it thesis it self.

Chapter One: talks about the syntactic factor and the relation between the verb and the object.

Chapter Tow: talks about the transitive and intransitive verbs in syntax and putting rules for it.

Chapter Three: talks about verbs used transitivity and intransitive in contrast with the syntactic opinions.

The End: I calculate the results and recommendations of the thesis.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، وأصلي وأسلم على معلم البشرية ومخرجهم من الظلمات إلى النور، محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم - النبي الأمي العربي، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

كنت أتناقش وزميلاً لي، في الفعل (جاء) أهو لازم أم متعدّد؟ وهل يحتاج إلى مفعول به أم لا؟ وماذا عن مجيئه متعدياً بحرف الجر؟ وإذا حذف الجار، أيتعدى بنفسه أم يكون منصوباً على نزع الخافض؟ وماذا عن قبوله علامات الفعل المتعدي، وبعد الرجوع لكتب النحو والبحث فيها، كان بعض العلماء قد صنّفه في باب الفعل اللازم، ومنهم من صنّفه في باب الفعل المتعدي، وقسم آخر جعله من الأفعال التي تلزم وتتعدى، فأثارت هذه القضية في نفسي العديد من التساؤلات، فكيف يمكن لفعل أن يكون لازماً ومتعدياً في الوقت نفسه؟ وهل يمكن لأي فعل أن يكون من هذا القبيل، وبعد قراءتي لكتب الدكتور فاضل السامرائي تعزز هذا الأمر في نفسي، وازدادت رغبة في معرفة إمكانية أن يكون الفعل الواحد يتعدى ولا يتعدى، وعندما قررت كتابة رسالة الماجستير أخذت أقلب في صفحات الكتب بحثاً عن مصادر لموضوعاتك مقترحة، فوقعت عيني على كتاب للدكتور سعيد الزبيدي اسمه :
"قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد"، واشتمل هذا الكتاب على مقترحات لموضوعات تستحق الدراسة، من بينها قضية المتعدي واللازم، فطردت هذا الموضوع على أستاذي، الأستاذ الدكتور علي الهروط، فباركته لي وبعدها رجعت للبحث للتأكد من أن أحداً لم يسبقني إلى مثل هذه الدراسة، فوجدت ما أريد طرحه في قضية المتعدي واللازم، ومن ذلك دراسة أبي أوس إبراهيم الشمسان (الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه). وهو كتاب منشور، تحدث فيه عن الفعل في القرآن، وحالات مجيئه لازماً ومجيئه متعدياً، معتمداً في ذلك على ما يسميه بالحركات الأفقية، والحركات الرأسية، والانعكاسية، والأفعال الحيوية، والبيولوجية، والسيكولوجية، وغير ذلك.

واختلفت هذه الدراسة مع دراستي في أنها ترفض أن ي كون الفعل الواحد، يتعدى ويلزم، بل هما فعلاّن لازم ومتعدّ يجمع بينهما البناء الصرفي (1). وهناك دراسات أخرى حول المتعدي واللازم، لم تتعدّ ما قاله النحاة عن التعدي واللازم في العربية مع تحقيق فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، ودراسة علي الطاهر الفاسي وعنوانه^{لغائي} واللازم بين علوم اللغة والنحو والصرف " وقد قال عنهما الشمساني: بأنهما لا تتوافران على درس القضية، وإنما تبدوان كالمقدمة لعمل آخر (2).

عندما أدركت أن أحداً لم يسبقني لهذه الدراسة، اتكلت على الله، وعكفت على مصادر البحث، وكانت تتمثل في كتب النحو والصرف قد يمها وحديثها من مثل كتاب سيبويه وكتاب الخصائص وأسرار العربية والإنصاف، وكتب ابن هشام، وشروحات ألفية ابن مالك، وغيرها كثير من مكتبتنا اللغوية، كما قمت بالرجوع إلى معاجم اللغاةين والصحاح ولسان العرب وغيرها من المعاجم)، وتمعنّت كثيراً في كتب تفسير القرآن ا لكريم مثل تفسير الطبري، والقرطبي، وابن كثير، والبيضاوي وغيرهم من المفسرين.

واتبعت في دراستي هذه المنهج الاستقرائي، حيث جمعت مجموعة كبيرة من الأفعال، وحاولت الاستشهاد عليها من كلام العرب في إثبات مجيئها لازمة ومتعدية لواحد ومتعدية لاثنين، ونزولاً عند رغبة أس تاذي الدكتور علي الهروط، حرصت على أن تكون هذه الدراسة موجزة ليس فيها حشو ولا زيادة، وتحريت فيها الإيجاز ما استطعت إلى ذلك سبيلا، فحذفت ما يمكن الاستغناء عنه، ولم أكرر القضايا التي ذكرت في الرسالة غير مرة، وعند الحاجة إليها كنت أشير إليها إشارات سريعة. وجاءت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تحدثت فيها في الفصل الأول عن علاقة الفعل بالمفعول به، ودرست آراء العلماء في قضية العامل، وقمت بمناقشة آراء العلماء في هذه القضية، وفي كون

(1) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه، طبع وتصميم ذات

السلال للطباعة والنشر، الكويت، 1406هـ، 1986م، ص752.

(2) المرجع نفسه، ص15.

الفعل هو العامل في المفعول ويتفنيده ما قاله بعض العلماء بأن الفعل لا علاقة له بالمفعول .

أما في الفصل الثاني، فقد ناقشت الدراسة التعدي واللزوم في كتب النحو وجهود العلماء السابقين في تفعيد هذا الباب، فقامت بسرد علامات التعدي واللزوم كما حددوها، وأبينة كل من المتعدي واللازم.

أما في الفصل الثالث، فناقشت الدراسة إمكانية لزوم الفعل الواحد وتعديه حسب ما تؤديه الدلالة البلاغية، فبدأت بالفعل اللازم، وأخذت نماذج من هذا الفعل، وأثبتت لزوميتها على حسب قواعد النحاة، ثم استشهدت بالشواهد اللغوية على مجيئها متعدية، وهكذا فعلت بالمتعدي لواحد، والمتعدي لاثنين.

وفي الخاتمة، فقد وضعت فيها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج

الفصل الأول

العامل النحوي بين القبول والرفض

لقد انصب اهتمام النحاة على ما يسمى بالحركة الإعرابية على نحو ما نطقت به العرب وحاولوا محافظة على هذا ، سعياً لتسهيل النطق بهذه اللغة على غير العرب الذين دخلوا في الإسلام ، وحفاظاً على لغة القرآن من التغيير أو التبديل ، فقد قام النحاة باستنباط قواعد وقوانين تساعد في ذلك ، وكان من أهمها نظرية العامل النحوي، فقد قاموا بتقسيم العوامل على عوامل لفظية: مثل ؛ الأفعال، والأدوات، والأسماء العاملة من مثل المصادر والمشتقات، وعوامل معنوية: العامل في رفع المبتدأ عند البصريين⁽¹⁾، فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع بالابتداء ، والعامل في رفع الفعل المضارع فهو واقع موقع المبتدأ والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي⁽²⁾ ؛ والعامل في نصب المفعول به عند خلف الأحمر وهو معنى المفعولية⁽³⁾.

إلا أن الآراء تعددت في ذلك واحتدم الصراع بين العلماء في العوامل المؤثرة في كثير من المعمولات حتى إننا نجد كتب النحو القديمّة زاخرة بالخلافات النحوية ولاسيما كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، الذي نقل إلينا خلافاً أعظم مدرستين نحويتين آنذاك، وهما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، وقد كان لنظرية العامل النصب الأكبر.

أما عامل النصب في المفعول به فهو أكثر ما يهمننا في هذه الدراسة لعلاقتة بالتعدي واللزوم - فقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول به النصب، الفعل والفاعل معاً، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في

(1) الأنباري، الإمام الشيخ أبو البركات . (ت577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص44، مسألة5.

(2) الأنباري، الإمام الشيخ أبو البركات . (ت513هـ). أسرار العربية، تحقيق : فخر صالح

قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م، ص28.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص79، مسألة11.

الفاعل والمفعول به جميعاً⁽¹⁾، واعترض الكوفيون عليهم بهذا الرأي بقولهم : " إنه لو كان الفعل هو الناصب لكان يجب أن يليه ، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه⁽²⁾ " ؛ ورد الأنباري بأن " الاسم ينصب بـ(أن) ، وإن لم يلها ، وكذلك ههنا ، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف ، وهو طُعِف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل ، فلأن لا يلزم في الفعل ، وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى"⁽³⁾.

وخلافاتهم في العوامل كثيرة جداً كالعامل في الاسم المرفوع بعد لولا ، وعامل النصب في الاسم المشغول عنه⁽⁴⁾ ، وعامل الاسم المعطوف⁽⁵⁾ ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الخلافات بين النحاة ، كانت تتفق جميعها على وجود فكرة العامل.

وقد استدلوا على حتمية العامل النحوي بفقدانه التأثير عند حذفه ، فعندما تحذف (ظننت) من جملة: (ظننت الطقسَ بارداً) ، تصبح الجملة: (الطقسُ باردٌ) ولهذا يعد الفعل (ظن) عاملاً في عناصر هذه الجملة⁽⁶⁾.

وعلة العمل كما يقول العكبري الاقتضاء⁽⁷⁾ ، فالفعل المتعدي يقتضي الفاعل والمفعول فهو عامل فيهما⁽⁸⁾.

وعلى الرغم من أن فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسية في النحو العربي ، في ضوءها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيبويه إلى أيامنا هذه ، إلا أنه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل وخرج عليها خروجاً كاملاً.

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1، ص78، 79، مسألة11.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص80.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص81.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص82.

(5) العلائي، صلاح الدين بن كيكليدي الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير الطبعة الأولى، 1410هـ/1992م، ص57.

(6) الملح، حسن خميس سعنظيرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق، رام الله، الطبعة الأولى، 2000م، ص146.

(7) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، ص230.

(8) الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص149.

وسنحاول في هذه الدراسة عرض بعض آراء هؤلاء العلماء في العامل ،
وحججهم في رفضه مبتدئين بمحمد بن المستير (قطرب)، الذي يرى أن العرب
" إنما أعربت كلاماً في الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا
وصله بالسكون، أيضاً كان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطنون
عند الإدراج، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان؛ ليعتدل
الكلام، تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا
بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو البيت، ولا يربط أربعة أحرف متحركة ؛
لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون،
وتذهب المهلة في كلامهم" (1).

فقطرب هنا يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (لحركات الإعرابية)
على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي.
فالحركات الإعرابية عنده لا تؤدي إلى الدلالة على المعاني، والتفريق بينها كما
عند سلفه من النحاة، ويحتج على ذلك بقوله : "لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في
الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني فما اتفق إعرابه
وختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكل زيدا أخوك "أما الذي
ختلف إعرابه وتفق معناه قولك ما زيد قائماً، وزيد قائم ومثله ما رأيت منذ يومين
ومنذ يومان. فلو كان الإعراب إنما دخل للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل
معنى إعراب يدل عليه ولا يزول إلا بزواله" (2).

وقطرب في هذا الرأي ، أهمل كثيراً من الأساليب اللغوية، التي لا يتحدد معناها
إلا بناءً على الحركة الإعرابية فهناك فرق في المعنى ، مثلاً، بين جملة :نحن
الشجعان، وجملة: نحن الشجعان، ففي الجملة الأولى أراد أن يخبر أنهم شجعان
فاكتمل معنى الجملة . أما في الجملة الثانية فأراد أن يحدد ما يعنيه الضمير (نحن)
فهو في هذا يخص الشجعان وهي جملة غير مكتملة تحتاج إلى خبر . وكما في

(1) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) الأشباه والنظائر، تحقيق :

عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ج1، ص186.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص186.

تمييز (كم) الذي يحدد معنى خبريتها وذلك إذا جاء مجروراً ، ومعنى استفهاميتها، وذلك إذا كان منصوباً.

وبالحركة الإعرابية يتحدد الفرق بين العطف ، والمعية، والتعجب، والاستفهام، وهذا ما يؤيده كثيرٌ من العلماء، كابن فارس، الذي يقول: " إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن القائل إذا قال (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب"⁽¹⁾. والذي يتبدى من آراء قطرب النحوية أن قطرباً نفسه لم يلتزم بهذا المنهج ، الذي رسمه ويحاول إقناع الآخرين به . فقد كان يرى أن الأدوات العاملة لها أثرها في معمولها ، ومن ذلك موافقته الكوفيين في الجزم بكيف قياساً مطلقاً⁽²⁾.

ورأيه في جواز إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد ، فيجوز عنده إضافة الأول للثاني، مثل: (ثالثٌ ثلاثة) ويجوز أن يعمل فيه وينصب ، مثل: (ثالثٌ ثلاثة) ويكون معناه إذ ذاك قسم ثلاثة⁽³⁾.

وكما في موافقته الكوفيين في أن (أن) المصدرية تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل⁽⁴⁾.

أما ابن جنى، لَمْ يرفض العامل النحوي ، بشكل عام، إنما رفضه على ما هو عليه عند النحاة الذين سبقوه ، ولذلك نراه يقول : "إنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي يُرْتَدُّ أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، (كمررت بزيد) (وليت

(1) فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، (ت 395) صاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، حققه وضبط نصوصه وقدم له : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ-1993م ص66.

(2) محمد، عاشور محمد قطرب وأثره في الدراسات النحوية دار الطباعة المحمدية، ط 1، 1992م، ص183.

(3) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيداء، بيروت، 1416هـ/1995م، ج2، ص259.

(4) محمد، قطرب وأثره في الدراسات، ص179.

عمرًا وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضام اللفظ للفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ⁽¹⁾.

فكرة العامل لا تزال حاضرة عند ابن جنبي ، وإنما حاول تغييرها من الأداة إلى المتكلم نفسه، ومع ذلك لم ينجح ابن جنبي في مسعاه لأنه هو نفسه لم يلتزم بهذا المنهج في آرائه النحوية وتصنيفاته، ومن تلك الآراء قوله:

إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل⁽²⁾. وقوله: "إن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبهة في ذلك الفعل"⁽³⁾.

وقول ابن جنبي كذلك: "والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كان عليه قبله عندي هي أن ما يحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثه العامل فيها"⁽⁴⁾.

وقوله وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله⁽⁵⁾ وقوله: وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائدا فإنه لا بد عامل⁽⁶⁾، فهذا يعني أن ابن جنبي أبقي آرائه على فكرة العامل النحوي كما هي عند من سبقه من النحاة ، ولم يخلص للرأي، الذي حاول فيه إلغاء العامل أو استبدال عامل آخر به.

(1) ابن جنبي، أبو الفتح عثمان بن جنبي ت 392 الخصائص، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ، 2001م، ج1، ص149.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص165.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص144.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص167.

(5) ابن جنبي، الخصائص، ج2، ص168.

(6) المرجع نفسه، ج2، ص336.

وأما ابن مضاء القرطبي فكان له موقف حاسم حول فكرة العامل ، وذلك في ضرورة الاستغناء عنه ، وقد أفرد لذلك فصلاً كاملاً في كتابه الرد على النحاة ، فيقول "في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع فيها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم ، في قولنا : "ضرب زيد عمراً"، أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه (ضرب)(1).

ثم يورد بعد ذلك قول سيبويه: "وإنما ذكرت ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل" (2). واصفلاً هذا الرأي بأنه بيّن الفساد (3) مستشهداً برأي أبي الفتح بن جني : "وأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه" (4).

ويرى ابن مضاء أن هذا قول المعتزلة ، أي قولهم : رب العامل المتكلم ، ومذهب أهل الحق أن هذه الأصوات من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان ، كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية (5)، ولنا أن نناقشه بمنطق علمي فالإنسان يتكلم بإرادته وإلّا كيف يحاسبه الله على كلامه إن كان الله هو الفاعل في الكلام ، وأما كون الفاعل هو الإنسان دون اعتبار المعنى أو التركيب ، فهذا، أيضاً، يدعو إلى فوضى في اللغة لا يمكن حصرها أو تحديدها . وعلى الرغم من ذلك، فإن ابن مضاء نفسه، لم يسلم بما دعا إليه بل على العكس من ذلك فقد كان متشدداً في إعمال بعض العوامل التي رفض النحاة إعمالها أو وضعوا لها شروطاً خاصة للعمل . فقد خالف النحاة الذين اشترطوا في إعمال اسم الفاعل أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال ،

(1) القرطبي، ابن مضاء، أبي العباس أحمد بن عبدالرحمن اللخمي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1982م، ص76.

(2) المرجع نفسه، ص77/76.

(3) المرجع نفسه، ص77.

(4) المرجع نفسه، ص77.

(5) القرطبي، الرد على النحاة، ص77.

وأجاز إعماله إن كان بمعنى الماضي (1)، مستنداً بقوله تعالى: {وَكَلِّبُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ} (2).

وفي العصر الحديث ، ظهر نخبة من العلماء الذين تحدثوا عن العامل النحوي وكان من أبرزهم : إبراهيم مصطفى الذي كانت له نظرة جديدة في النحو العربي مفادها أن الإعراب لا يكون حكماً لفظياً خالصاً ، يتبع لفظ العامل وأثره دون الإدراك أن في علاماته إشارة إلى معنى وأثره في تصوير المفهوم ، أو إلقاء ظل على صورته (3). فيرى أنه " يجب أن تدرس علامات الإعراب على أنها دوال على مواعن ، نبحت في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة ، وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام (4).

فالضمه عند إبراهيم مصطفى علم للإسناد ، والكسرة علم للإضافة ، أما الفتحة فليست علامة إعراب ، بل هي الحركة المستحبة عند العرب (5).

ولعل إبراهيم مصطفى ، هنا لا ينفي العامل المعنوي ، ولا سيما أن نظريته تقوم على المعنى ، كما نراه يحدد العامل المرفوض عنده بالعامل اللفظي .

حيث يقول: "للإعراب الضوئية كسرة فقط وليست بقية من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ، ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام" (6).

(1) ابن هشلم، محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت 761/شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 271

(2) سورة الكهف، الآية 18.

(3) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م، ص 41.

(4) المرجع نفسه، ص 49.

(5) المرجع نفسه، ص 50.

(6) مصطفى، إحياء النحو، ص 50.

أما إبراهيم أنيس فيرى أن لا قيمة للحركة الإعرابية في المعاني ، وفي ذلك يقول: "لم تكن الحركة الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض" (1) ويقول أيضا "تستدل الحركة الإعرابية في رأي عنصر من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كالمقو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الصيغة" (2)، ولا يخفى ما بهذا الرأي من تأثير شديد بأقوال قطرب سالف الذكر ، ولم نر أي اختلاف أو أي محاولة للتجديد عنده ، فليس هناك ضرورة للرد عليه، ويكتفي بالرد على آراء قطرب.

وأما تمام حسان ، فقد كان يرى أن هناك قرائن ودلائل أخر تتضافر بعضها مع بعض، وأن هذه الدلائل -في غالب الأحيان- تنوب عن العامل وتغني عنه، وفي ذلك يقول ولا أكاد أمل ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما يسمى بـ(تضافر القرائن)" (3).

ويقول في موضع آخر : "لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية تحدد فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب الموقع في الجملة ، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية" (4)، ويضع تمام حسان البديل لسد هذا القصور وهو ما أطلق عليه تضافر القرائن ، فيقول: "وإذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية، والعلاقت السياقية جميعها ، فإن فكرة القرائن توزع أهميتها بالقسطاسين قرائن التعليق النحوي : معنويها ولفظيها ، ولا تعطي للعلامة الإعرابية

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1975 ص 237.

(2) المرجع نفسه، ص 242.

(3) حسان، تمام اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1979، ص 207.

(4) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231.

أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام . فالقارئ كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي...⁽¹⁾.

والجدير بالملاحظة أن تمام حسان لم يبلغ نظرية العامل ، ولم يتخل عنها، إنما كان يرى أن الحركة الإعرابية قاصرة في تحديد المعنى ، إن لم تتضافر مع غيرها من القرائن الأخرى من خلال استعراض آراء النحاة سالفه الذكر ، يتبين للباحث أن فكرة العامل النحوي لا تزال قائمة لا يمكن الاستغناء عنها ، حتى إيجاد البديل عنه على الأقل، وبهذا يمكننا دراسة الفعل كعامل في نصب المفعول به.

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص232.

الفصل الثاني

التعدي واللزوم في الدرس النحوي

الفعل اللازم هو الفعل الذي لا ينصب المفعول به، وهذا ما أكده سيبويه حين أفرد له باباً خاصاً أسماه باب (الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر) ، وقد ضرب لذلك مثلاً بقوله «أما الفاعل الذي لا يتغاه فعله فقولك ذهب زيد وجلس عمرو» (1) . وقد حدّه النحاة، بأنه "الفعل الذي لا يتعدى أثره الفاعل ولا يتجاوزهُ إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله مثل (ذهب سعيد وسافر خالد)، وهو يحتاج إلى الفاعل ولا يحتاج إلى المفعول به ويسمى أيضاً (القاصر) قصوره عن المفعول ولا به واقتصاره على الفاعل" (2).

وقد جعلوا له علامات يعرف بها ويتميز عن المتعدي، وقد صاغها ابن مالك شعراً في ألفيته بقوله:

وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعَدِّي وَحُتْمٌ لُزُومٌ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهُمُ
كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَقْعَسَسَا وَمَا أَقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدِّي لَوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَا مَتَدًّا (3)

ومن ذلك "أن يكون من أفعال السجاياء، والغرائز أي الطباع، وهي ما دلت على معنى قائم بالفاعل لازم له، وذلك مثل : "شَجَعُ وَجَبْنُ وَحَسُنَ وَقَبُحٌ"، أو دلَّ على

(1) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.ت)، ص33.

(2) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيداء، بيروت، راجع هذه الطبعة ونقحها: محمد أسعد النادري، الطبعة الرابعة والثلاثون، 1418هـ/1997م، ج1، ص146.

(3) ابن عقيل، الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1416هـ/1990م، ج1، ص256.

نظافة كَطَهَّرَ الثوبُ ونَظَّفَ أو دلَّ على دَنَسٍ كَوَسَخَ الجِسمُ ودَنَسَ ، أو على عَرَضٍ غير لازم، ولا هو حركة كَمَرَضَ وكَسِلَ ونَشِطَ وفَرِحَ وحَزِنَ وشَبِعَ وعَطِشَ؛ أو دلَّ على لون كَأَحْمَرَ وَأَخْضَرَ، أو دلَّ على عيب كَعَمِشَ وَعَوَّرَ، أو حلية كَنَجَلَ ودَعَجَ وكَحَّلَ، أو كان على وزن أفعالٍ : كاذهَامَ وازوَارَ، أو على وزن (أفَعَلَل) كاقشَعَرَ واطمَأَنَّ أو على وزن (أفَعَلَل) كاخْرَنَجَمَ واقْعَنَسَسَ⁽¹⁾ أما الفعل المتعدي فقد ذكره سيبويه في "باب الفعالذي يتعداه فعله إلى مفعول " . إذ يقول: "وذلك قولك ضرب عبدُ الله زيداً . فعبد الله ارتفع وهنا كما ارتفع في ذهب وشغلت (ضرب) به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل " ⁽²⁾ . وعرفه العكبري بقوله: " هو ما افتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه " ⁽³⁾ .

وقد جعلوا له، أيضاً، علامات يُعرف بها، ويتميز عن الفعل اللازم، وهي كل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس، وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقيه نحو : نظرت، وشممت، وسمعت، وذقت، ولمست، وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد، وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعل من ذلك متعدياً نحو أتيت زيداً، ووطئت بلدك ودارك أما قولك : فارقته وقاطعته، وباريته، وتاركته، فإنما معناه فعلت كما يفعل، وساويت بين الفعلين، والمساواة وإنما تعلم بالتلاقي وتركته في معنى تاركتك لأن كل شيء تركته فقد تركك ⁽⁴⁾ . ومن علاماته أيضاً اتصاله بهاء عائدة على غير المصدر، وفي ذلك يقول ابن مالك:

(1) الغلابيني، جامع الدروس العربية، ج1، ص47-48.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

(3) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: غازي مختار الطليعات، دار الفكر والمعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م، ج1، ص267.

(4) انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1420هـ/1999م، ج1، ص170.

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدِّي أَنْ تَصِلَ (هَلْ يُغَيَّرُ مَصْنَدٌ بِهِ نَحْوَ عَمِلَ (1)

ويشرح ابن عقيل ذلك بقوله: "احترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي (ضرب ضربته زيداً) أي ضربت الضرب زيداً ومثال المتصلة باللازم (القيام قمته أي قمت القيام)"(2).

ومنهم من نظر إلى هذه الأفعال من زاوية أبنيتها، فقد أورد سيبويh الأبنية التي تكون لازمة، والتي تكون متعديّة، والأبنية التي يشترك فيها التعدي واللازم في باب أسماها (علم كل فعل تعداك إلى غيرك) (3). وقد صنف ابن هشام الأوزان التي لا تكون فيها الأفعال إلا لازمة، وهي: (فَعَلٌ) كـ(ظَرُفٌ) و(فَعَلٌ) بالفتح أو (فَعِلٌ) بالكسر، ووصفها على (فَعِيلٌ) نحو: (ذَلٌّ) و(قَوِيٌّ) و(أَفْعَلٌ) للمعنى: صار ذا كذا، نحو: (أَغَدَّ البعيرُ) و(أَفْعَلَّ كـ) (أَفْشَعَرٌ)، و(أَفْوَعَلٌ)، كـ(أَكُوَهَدٌ) و(أَفْعَلَلٌ) بأصالة اللامين كـ(أَحْرَنْجَمٌ) و(أَفْعَلَلِي) كـ(أَحْرَنْبِي). واستفعل، وهو الدال على التحول كـ(اسْتَحَجَرَ الطينُ) و(انْفَعَلٌ) نحو (انْطَلَقَ) والرباعي المزيد، نحو (تَدَخَّرَجَ) و(أَحْرَنْجَمَ) (4).

وهذا ما لا يمكن الاعتماد عليه في تصنيف الأفعال إلى متعدي ولام؛ لأن بعض الأبنية مشتركٌ يأتي عليه المتعدي كما يأتي اللازم (5).

أما العلامة الأخرى التي رأى النحاة أن بالإمكان من خلالها التمييز بين اللازم والمتعدي؛ فهي عدم استطاعتنا البناء من الفعل اللازم مفعولاً تاماً، أي: بغير حرف

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص255.

(2) المرجع نفسه، ص225.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص38.

(4) ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب كتب الأعراب، قدمه ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، وأشرف عليه وراجعاه إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998، ج2، ص235-237.

(5) الشمسان، الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه، ص740

جر كغضب، فهو مغضوب عليه، بخلاف المتعدي، فإنه يبني منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب⁽¹⁾.

وعلى الرغم من مرور الأيام وتطور الدراسات النحوية، إلا أن فكرة اللازم والمتعدي ما تزال حاضرة في أذهان كثير ممن كتبوا في النحو العربي، وما تزال هذه الفكرة تحمل الدلالة نفسها.

ف نجد شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو)، يبقي تقسيم الفعل إلى لازم ومتعدّ، ويعرف الفعل اللازم بأَنهما: لا يكون للإنسان عمل إرادي فيه كالمسجية مثل الشرف والكرم. وهذه الصيغة خاصة بالفعل اللازم، وتمائلها صيغة احمرّ واخضرّ واحولّ أي أفعال العيوب والألوان وكذلك صيغة انكسرّ الإناء وانفتح الباب وما إلى ذلك وصيغة اقشعرّ وصيغة تدحرج⁽²⁾.

أما الأفعال المتعدية، فهي التي يكون للإنسان فيها عمل إرادي، ولذلك لا تكتفي بفاعل بل لإدائها من مفعول تقع عليه مثل : عرفت الدرس، علمت محمداً مسافراً، تيقنت العلم نوراً⁽³⁾.

وقد قسم النحاة الفعل المتعدي على أقسام عدة، اتفقوا على بعضها، واختلفوا على بعضها الآخر، وكانت مواقفهم نحو ذلك متباينة. فجعلوا هذه الأفعال على نوعين : أولهما الفعل المتعدي بغيره، وهو الفعل اللازم الذي يصل إلى مفعوله بواسطة، ويتعدى بثلاثة أشياء، وهي: الهمزة والتضعيف وحروف الجر. فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته، والتضعيف نحو: خرج المتاع وأخرجته، وحروف الجر نحو خرج زيد وأخرجته. وكذلك فرح زيد وأفرحته وأفرحته، وأفرحت به، وما أشبه ذلك⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، جلال الدين ت 911 همع الهوامع، تحقيق وشرح : عبدالعال سالم مكرم، دار

البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ، 1979م، ج5، ص10.

(2) ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، 1986م، ص64.

(3) ضيف، تجديد النحو، ص65.

(4) الأنباري، أسرار العربية، ص94.

وهو ما يسمى مفعوله "غير صريح"⁽¹⁾.

وثاني ذينك النوعين، هو الفعل المتعدي بنفسه، ويكون على ثلاثة أقسام : القسم الأول، ما يتعدى إلى مفعول واحد . "وذلك قولك ضرب عبد الله زيداً ... وانتصب (زيداً) -كما يقول سيبويه- لأنه مفعول⁽²⁾، وهو أكثر هذه الأفعال وروداً.

والقسم الثاني، ما يتعدى إلى مفعولين، وقسم أيضاً على قسمين : أولهما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبره وهو الذي عبر عنه سيبويه بـ "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول وذلك قولك أعطى عبدالله زيداً درهما"⁽³⁾.

ويشترط ابن السراج أن يكون المفعول الأول فيه فاعلاً في المعنى بالمفعول الثاني؛ فيقول: ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيداً درهماً فزيد المفعول الأول . والمعنى أنك أعطيته فأخذ الدرهم والدرهم مفعول في المعنى لزيد"⁽⁴⁾.

ويؤكد ذلك ابن مالك، حين رأى أن الأصل في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لاثنين تقديم ما هو فاعل في المعنى، وذلك بقوله:

وَالأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ أَلْبَسَ مَنْ زَارَكُمُ نَسَجَ الِيمَنِ⁽⁵⁾

والثاني ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو على قسمين:

أفعال القلوب، وأفعال التحويل⁽⁶⁾ وقد عقد له سيبويه باباً سماه: "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك حسب عبدالله زيداً بكراً، وظن عمرو خالداً أباً، وخال عبدالله زيداً أخاك"⁽⁷⁾ وقد قُسمت أفعال القلوب إلى قسمين، هما : ما دل على اليقين، مثل: رأى

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص35.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص37؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص177.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص177.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص259.

(6) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص35.

(7) سيبويه، الكتاب، ج1، ص39.

التي بمعنى علم واعتقد) وعلم بمعنى اعتقد ودرس وتعلم ووجد وألفى وما دل على رجحان مثل ظن وخال وحسب وحجا وعد وزعم⁽¹⁾.

أما القسم الثالث، من أقسام الفعل المتعدي، فهو الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل .
مُتَعَدٍ وَعَلَّمَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَأَنْبَأَ وَنَبَأَ وَأَرَى، وهو ما أسماه سيبيوي ه باب "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة"⁽²⁾.

وذلك قولك لَرَى اللهُ بَشْرًا زَيْدًا أَبَاكَ، وَنَبَى أُمَّتَ زَيْدًا عَمْرًا أَبَا فُلَانٍ، وَأَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرًا مِنْكَ"⁽³⁾.

وهذه الأفعال، إنما هي متعدية لاثنتين، ونقلت إلى الثالث بالهمز، أو بالتضعيف، وفي ذلك يقول ابن السراج : "اعلم أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله (أي المتعدي لاثنتين) فنقلته من (فَعَلَّ) إلى (أَفْعَل) فصار الفاعل مفعولاً، تقول رأى زيد بشراً أخاك، فإذا نقلتها إلى (أَفْعَل) قلت: أرى الله زيدا بشراً أخاك....."⁽⁴⁾.

ولربما كان أفراد باب مستقل لمثل هذه الأفعال من الأخطاء المنهجية، التي وقع فيها النحاة، فمثل هذه الأفعال يمكن أن تدرَس في باب المتعدي بغيره، كأجلس وخرَجَ وغيرها، إذ إن تعديها إلى المفعول الثالث، إنما كان بسبب الهمز، أي : صيغة أفعل كما يسميها ابن السراج، أو بسبب التضعيف، وهو السبب ذاته، الذي انتقلت به أفعال مثل: (أجلس وخرَج) من اللزوم إلى التعدي، ونقلت كَتَبَ وأَكْتَبَ من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنتين⁽⁵⁾.

وقد قسم ابن هشام الأنصاري الفعل من حيث التعدي واللزوم على سبعة أقسام، واصفاً هذا التقسيم بالبديع.

(1) انظر الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص36-44.

(2) سيبيويه، الكتاب، ج1، ص41.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص41.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص187.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص187.

وأولها: ما لا يطلب مفعولاً به البتة، وهو ما يسمى عند النحاة باللازم، ووضع له علامات كالدلالة على الحدث، أو حدوث صفة حسية، أو ما جاء على وزن فَعَلَ بضم العين، أو وزن انفعل، أو ما دل على عرض، أو ما كان على وزن فَعَلَ وفعل -بفتح العين وكسرهما- / اللذين وصفهما على فعيل.

وثانيها: ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار نحو: مررت به.

وثالثها: ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً، كأفعال الحواس.

ورابعها: ما يتعدى إلى الواحد تارة بنفسه وتارة بالجار، كشكر.

وخامسها: ما يتعدى لواحد بنفسه ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار.

وسادسها: يتعدى لاثنتين، وقسمه قسمين : الأول منها ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى، نحو (نقص) والثاني ما يتعدى إليهما دائماً، وقد قسمه على ثلاثة أقسام:

الأول: ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر -ويقصد به، أن ثاني مفعوليه يجوز أن يتعدى إليه الفعل تارة بنفسه، وتارة بالجار، كأمر، حيث تقول: أمرتك الخير وأمرتك بالخير.

الثاني: ما أول مفعوليه فاعل في المعنى، نحو (كسوته جبة).

والثالث: تعدي إلى مفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ أو خبر في الأصل، وهو أفعال القلوب، وأفعال التصيير.

أما سابع هذه الأقسام فهو ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . مثل: أعلم وأرى وما ضُمَّنَ معناهما، من (أنبأ) و(نبأ) و(أخبر) و(خبر) و(حدث)⁽¹⁾.

ولعل في تقسيم ابن هشام، وتقسيم النحاة من قبله قصوراً في استيعاب الأفعال في العربية، فيأتي ما اتفقوا على لزومه متعدياً في السياق التداولي، ويأتي المتعدي لواحد متعدياً لاثنتين ويأتي كلاهما لازماً، وكل ذلك بحسب قصد المتكلم، وهذا ما سيقوم الباحث بدراسته في الفصل التالي -إن شاء الله-.

(1) انظر ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيداء، بيروت، 1411هـ/1990م، ص332-352.

الفصل الثالث

التعدي واللزوم في الاستعمال اللغوي

إن الناظر في استعمال الأفعال في سياقات التداولية يجد أن هذه الأفعال استخدمت تارة متعدية وتارة لازمة، وفي تعديها تتعدى لواحد، ولاتنين، ولثلاثة، وكل ذلك وفقاً للمعنى، ووفقاً لما يقصده المتكلم وهذا ما أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني حين قال : (أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصر على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا للذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقدير⁽¹⁾). وذلك كقول العرب: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع وقد فسر ذلك بقولهم يعطي ذوي الاستحقاق، ويمنع غير ذوي الاستحقاق، وينفع الأدواء ويضر الأعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثمة موصول يقتضي راجعاً ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل a ل لازم في الإخبار بوقوع الفعل والفاعل . وهو من باب تنزيل المتعدي منزلة اللازم، كأنه قيل بفعل الإعطاء والمنع والوصل والقطع⁽²⁾.

وهذا ما يشهد به النحاة أنفسهم عندما عقدوا باباً خاصاً للأفعال أسمى ما يتعدى تارة ويلزم تارة أخرى مثل : شكر، ونصح. فيقال: شكرته، وشكرت له، ونصحته ونصحت له، ومنه كلته، ووزنته، وعددته⁽³⁾.

-
- (1) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية، وفايز الداية، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، ص154.
 - (2) الزركشي محمد بن بهادر بن عبدالله، ت 794هـ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ، ج1، ص176.
 - (3) الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، ت 207، معاني القرآن، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، ج3، ص245.

وكالفعل غاض فإنه يستعمل لازماً ومتعدياً، فمن المتعدي {وَغِيضَ الْمَاءِ} (1) ومن اللازم {وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ} (2) ويقال غاض الماء وغيضته (3).

وستقوم الدراسة بتقسيم الأفعال من حيث التعدي واللزوم كما قسمها النحاة ، ودراسة هذه الأفعال حسب حاجتها لمفعولها، ومحاولة إثبات ما تسمو إليه الدراسة.

1.3 الفعل اللازم:

سبق وأن تحدثت الدراسة عن تعريف الفعل اللازم وعلاماته التي تميزه عن الفعل المتعدي وفيما يلي طائفة من الأفعال اللازمة تنقلت بين اللزوم والتعدي.

الفعل (دخل):

صنف النحاة الفعل دخل في باب الفعل اللازم الذي يتعدى بحرف الجر ، كما في قوله تعالى: {فَادْخُلِي فِي عِبَادِي} (4). وقوله: {مَنْ نَسَأَكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ} (5) فقد تعدى الفعل دخل بحرف الجر (في) هي الآية الأولى و (الباء) في الآية الثانية . كما أنه لا يقبل علامات التعدي التي نص عليها العلماء فلا يؤخذ منه اسم مفعول إلا بإضافة الجار والمجرور فهو مدخول به ومدخول عليه، وقد جاء نقيضه لازماً وهذا يدل على لزومه (6) إلا أن هذا الفعل جاء في كلام العرب متعدياً إلى مفعوله دون حرف الجر، كما في قوله تعالى: {قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ} (7). وقول امرئ القيس:

(1) سورة هود، الآية 44.

(2) سورة الرعد، الآية 8.

(3) الكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ،ت 616 للنتيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ج2، ص40.

(4) سورة الفجر، الآية 29.

(5) سورة النساء، الآية 23.

(6) انظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص171.

(7) سورة يس، الآية 26.

وَلَمَّا دَخَلَتْ الْخِذْرُ خِذْرَ عُنَيْزَةَ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي (1)
وقول الفرزدق:

إِنَّ الزِّيَارَةَ فِي الْحَيَاةِ وَلَا أَرَى مَيْتًا إِذَا دَخَلَ الْقُبُورَ يَزُورُ (2)
وقول جرير:

إِذَا دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَارْجَمُوهُ وَلَا تَدْنُوهُ مِنْ قَبْرِ الرَّسُولِ (3)

وقد ورد هذا الفعل كثيرا في الاستعمال اللغوي تارة بحرف جر وتارة دون حرف وإذا تتبعنا معنى الفعل ننتبين سبب تعديه بالجار، وسبب تعديه بنفسه فلو نظرنا إلى قوله تعالى: {كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ} (4) نجد أن معنى الفعل زارها وواجهها (5) أما في قوله تعالى: {فَادْخُلِي فِي عِبَادِي} (6) فالمعنى أن تنتظم معهم وتدخل في جملة عباده الصالحين (7) وقد طال الحديث بين النحاة عن الاسم الواقع بعد دخل، أهو من باب الظرف، كما في مذهب سيبويه والمحققين، أم أنه مما حذف منه (في) اتساعا فانتصب انتصاب المفعول كما يرى الفارسي، أم أنه مما يتعدى بنفسه كما يرى الأخفش (8).

(1) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، قدم له وشرحه ووضع فهارسه : صلاح الدين الهوارى، دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م، ص22.

(2) الفرزدق، همام بن غالب، ت114هـ، ديوان الفرزدق، دار صادر، دار بيروت، بيروت، 1380هـ/1960م، مج1، ص375.

(3) جرير، بن عطية بن حذيفة، ديوان جرير، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، ص330.

(4) سورة آل عمران، الآية37.

(5) انظر الملياني، موسى بن محمد، معجم الأفعال المتعدية، ص98.

(6) سورة الفجر، الآية29.

(7) الواحدي أبو الحسن علي بن أحمد، ت 468، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1415.

(8) انظر السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص153.

والمتمعن في الشواهد السابقة يجد الأخفش كان أكثرهم قرباً للصواب، ففي الآية الكريمة نجد الجنة هي التي دُخِلَتْ، ففعل الدخول وقع عليها كما يقع الضرب على (علي) في قولهم: (ضرب زيد علياً)، وهكذا في الشواهد السابقة جميعها، فما المانع إذن أن يكون الفعل دخل قد تعدى بنفسه؟.

وأما عن مذهب سبويه في أنّ الاسم الواقع بعد دخل من باب الظرف فالمعلوم أكثر النحاة أنّ ظرف المكان لا يكون محددًا⁽¹⁾ والجنة، والخدر، والقبور، والمدينة، في الشواهد السابقة كلها محددة، شأنها شأن كثير من الأسماء الواقعة بعد الفعل دخل.

الفعل (جاء):

وهو فعل لازم، كقوله تعالى: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ}⁽²⁾، وقول النابغة الذبياني: فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ⁽³⁾ وقد أكد صاحب الأصول لزوميته حين قال: (إنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا إذا كان مضاده متعدياً وإذا كان غير متعد كان مضاده غير متعد، فمن ذلك تحرك وسكن فتحرك غير متعد وسكن غير متعد، وأبيض وأسود كلاهما غير متعد، وخرج ضد دخل⁽⁴⁾).

وقد يتعدى هذا الفعل بحرف الجر⁽⁵⁾ كقوله تعالى: {وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ}⁽⁶⁾، وقول بشار:

(1) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص281

(2) سورة النصر، الآية1.

(3) النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت18ق.هـ)، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح كرم

البستاني، دار صادر، بيروت، ص90

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص171.

(5) انظر الشمسان، الفعل في القرآن الكريم تعديده ولزومه، ص638.

(6) سورة يوسف، الآية88.

وَإِنْ جِئْتَ يَوْمًا إِلَى زَلَّةٍ أَكَلْتَ كَمَا يَأْكُلُ الْقُرْهُدُ⁽¹⁾
 إلا أن الشواهد اللغوية لا تؤيد ثبات لزومية الفعل جاء فالشواهد اللغوية التي
 جاء فيها الفعل (جاء) متعديا كثيرة سواء أكان ذلك في الشعر أم في النثر ودون
 ضرورة ومن ذلك قوله تعالى : {وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ}⁽²⁾ . وقوله تعالى: {حَتَّى إِذَا
 جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرَطُونَ}⁽³⁾ . وقوله تعالى: {لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِمْرًا}⁽⁴⁾ . قال
 النحاس شئنا منصوب على أنه مفعول به أي أتيت شئنا⁽⁵⁾ . وقد جاء هذا الفعل
 متعديا في شواهد شعرية كثيرة كقول الفرزدق:

وَمَا كَانَ وَقَافًا عَلَى الضَّيْفِ مُحْجَمًا إِذَا جَاءَهُ يَوْمًا وَلَا كَابِي الزَّنْدِ⁽⁶⁾

وقول الأحوص الأنصاري:

لَعَمْرِي لَقَدْ جَاءَ الْعِرَاقَ كَثِيرٌ بِأَحْدُوثَةٍ مِنْ وَحْيِهِ الْمُتَكَذَّبِ⁽⁷⁾

إضافة إلى أن القواعد التي وضعها النحاة والصرفيون للتفرقة بين اللازم والمتعدي، تدل في جانب من جوانبها على أن الفعل (جاء) متعد، وهذا الجانب هو عودة الضمير على غير المصدر . فنقول: عليجئته كما نقول : عليا أكرمته وضربته.

(1) ابن برد، بشار، الديوان ص 413

(2) سورة يوسف، الآية 16.

(3) سورة الأنعام، الآية 61.

(4) سورة الكهف، الآية 71.

(5) النحاس أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، ت 338، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1409هـ، 1988م إعراب القرآن، ج 2، ص 286.

(6) الفرزدق، ديوان الفرزدق، مج 1 ص 176

(7) الأحوص الأنصاري، عبدالله بن محمد (ت 105هـ) ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق وشرح: سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ط 1، 1998م، ص 36.

الفعل (رجع):

وهو فعل من الأفعال اللازمة وذلك أنه لا يصاغ منه اسم مفعول دون الجار والمجرور كمان نقيضه جاء لازماً وهذا يدل على لزوميته (1) كما في قول أبي طالب:

رَجَعَ الرَّكْبُ سَالِمِينَ جَمِيعاً وَخَلِيلِي فِي مَرْمَسٍ مَذْفُونٍ⁽²⁾

وقول الفرزدق:

لَقَدْ رَجَعْتُ شَيْبَانٌ وَهِيَ أَذْلَةٌ خَزَايَا فَفَاضَتْ فِي الْوِثَاقِ وَفِي الْأَزْلِ⁽³⁾

ويتعدى بحرف الجر كما في قوله تعالى: {فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا}⁽⁴⁾.

وقوله تعالى: {قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ الَّذِي قَطَعْتَ أَيْدِيَهُنَّ}⁽⁵⁾.

وقول الفرزدق:

وَقَالُوا اسْتَنْغَتْ بِالْقَبْرِ أَوْ أَسْمَعَ ابْنَهُ دُعَاكَ يَرْجِعُ رِيْقُ فَيْكَ إِلَى الْفَمِ⁽⁶⁾

إلا أن هذا الفعل ورد متعديا في مواضع شعرية ونثرية كثيرة وذلك كقوله

تعالى: {فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ}⁽⁷⁾. وقوله عز وجل {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا

تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ}⁽⁸⁾. وقول الأحوص الأنصاري:

حَتَّى إِذَا رَجَعَ الْيَقِينُ مَطَامِعِي يَأْسَاءُ وَأَخْلَفَنِي الَّذِينَ أُوْمِلُ⁽⁹⁾

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص171.

(2) أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب، (ت3 ق. هـ) ديوان أبي طالب، جمعه وشرحه: محمد التونجي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1414هـ، 1994م، ص93

(3) الفرزدق، ديوان الفرزدق، مج2 ص134.

(4) سورة طه، الآية86.

(5) سورة يوسف، الآية50.

(6) الفرزدق، ديوان الفرزدق، مج2، ص198.

(7) سورة طه، الآية40.

(8) سورة الممتحنة، الآية10.

(9) الأحوص الأنصاري، ديوان الأحوص، ص158.

وهذا ما جعل الخليل يصنف هذا الفعل فيما يستوي فيه اللازم والمتعدي، حيث يقول: (رجعت رجوعاً ورجعته يستوي فيه اللازم والمجاوز)⁽¹⁾.

الفعل (غاض)

فعل لازم بمعنى قل ونضب⁽²⁾ ولعل هذا المعنى يؤكد لزومية هذا الفعل فالفعلان (قل ونضب) كلاهما لازم، ومن ذلك قوله تعالى: {مَمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا} ⁽³⁾.

وعلى نضب قول الفرزدق:

وَأَنْتَ إِينُ أَشْيَاحٍ إِذَا نَضِبَ الثَّرَى
مِنَ الْمَحَلِّ كَانُوا كَاللُّيُوثِ الرَّوَابِعِ ⁽⁴⁾

فإذا كان ما بمعناه لازماً كان هو لازماً وتشهد الأدلة بذلك كقوله تعالى: {اللَّهُ يَعْلَمُ

مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ} ⁽⁵⁾. وقول النابغة الشيباني:

وَقَدْ يَغِيضُ الْفَتَىٰ كَمَا يَنْقُصُ الْبَدْرُ
وَكُلُّ يَصِيرُ كَالْمُسْتَحَالِ ⁽⁶⁾

وقول علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه-:

مَا غَاضَ دَمْعِي عِنْدَ نَازِلَةٍ
إِلَّا جَعَلْتُكَ لِلْبُكَاسِ سَبَبًا ⁽⁷⁾

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد ت 175هـ معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم

السامرائي باب العين والجيم والراء، ج1 ص225

(2) الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور

عطار، دار الملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ، 1984م، ج3، ص1096.

(3) سورة النساء، الآية7.

(4) الفرزدق، ديوان الفرزدق، مج1، ص413.

(5) سورة الرعد، الآية8.

(6) النابغة الشيباني، عبدالله بن المخاريق (ت125هـ) ديوان النابغة الشيباني، تحقيق :

عبدالكريم إبراهيم يعقوب، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية. دمشق،

1987م، ص149

(7) علي بن أبي طالب، ديوان الإمام علي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار ابن زيدون،

بيروت، لبنان، ص32

وقد جاء هذا الفعل كغيره من أفعال هذا الباب - متعديا يطلب مفعولا كما في قوله تعالى: {وَعِضَ الْمَاءَ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ} (1)، وهو الفعل المبني للمجهول من غاض وأخذ مفعوله وهو الماء نائبا عن الفاعل ومن ذلك قول الشريف الرضي:

فَمَا غَبِضَ ذَلِكَ الْمَاءُ حَتَّى عَلَا الرَّبِّيَ وَلَا اجْتُنَّتْ ذَلِكَ الْأَصْلُ حَتَّى تَقَرَّعَا (2)

فقد جاء هذا الفعل لازما ومتعديا حسب المعنى وحسب ما أراده المتكلم ، وأكد ذلك ما ذكره صاحب الخصائص أن الفعل غاض يستوي فيه المتعدي واللازم فنقول غاض الماء وغضته (3).

الفعل (بدأ):

فعل من الأفعال اللازمة ، وذلك أنك لا تستطيع بناء اسم مفعول بغير حرف الجر وهو من علامات الفعل اللازم كما ذكر السيوطي وغيره من النحاة (4)، ومن ذلك قول الراعي النميري:

بَدَأْنَا ثُمَّ عُدْنَا فَاصْطَلَمْنَا خَرَانِمَ مِنْ أُنُوفِكُمْ بِقِينَا (5)

ويتعدى هذا الفعل بحرف الجر كما في قوله تعالى: {فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ} (6).

وقوله:

بِرَهْطِ ابْنِ كَلْتُومٍ بَدَأْنَا فَاصْبَحُوا لِتَغْلِبَ أَدْنَابًا وَكَانُوا نَ وَاصِضِيَا (7)

(1) سورة هود، الآية 44.

(2) الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى (ت406هـ) ديوان الشريف الرضي، صححه وقدم له إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994، ج1، ص638.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، ص15.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص10.

(5) الراعي النميري، عبيد بن حصين (ت90هـ)، ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهرت فايبيرت، بيروت، 1401هـ، 1980م، ص274.

(6) سورة يوسف، الآية 76.

(7) الراعي النميري، ديوان الرعي النميري، ص287.

وقول الفرزدق:

بَدَأْنَا بِهَا مِنْ سَيْفِ رَمَلٍ كُهِيلَةٍ وَفِيهَا نَشَاطٌ مِنْ مِرَاحٍ وَعَجْرَفٌ (1)

وجاء هذا الفعل متعدياً بنفسه في شواهد كثيرة ، كقوله تعالى : {وَهُمْ يَدُؤُوكُمْ أُولَ

مَرَّةً} (2) . وقوله تعالى: {وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ} (3) . ومن ذلك قول بشار:

بَدَأَتْ نَظْرَةٌ فَكَانَتْ حِمَامًا وَكَذَلِكَ الصَّغِيرُ يَنْمَى كَبِيرًا (4)

الفعل (ذهب):

فعل لازم يتعدى بحرف الجر ، ومن علامات لزومه عدم عودة ضميره على غير مصدره فنقول: الذهاب ذهبته ، ولا يقال: البيت ذهبته، كما أنه لا يمكننا صياغة اسم مفعول دون الجار والمجرور ، فنقول: مذهب به ، أو عليه أو إليه ولا نقول : مذهب ومن حالات وروده لازماً قوله تعالى: {فَأَن تَذْهَبُونَ} (5) . وقول بشر بن أبي خازم:

ذَهَبَ الْأَلَى كَانُوا بِهِنَّ فَعَادَنِي أَشْجَانُ نَصَبٍ لِلضَّعَائِنِ مُنْصِبٍ (6)

وقول الطفيل :

فَلَا تَذْهَبِ الْأَحْسَابُ مِنْ عَقْرِ دَارِنَا وَلَكِنَّ أَشْبَاحًا مِنَ الْمَالِ تَذْهَبُ (7)

(1) الفرزدق، ديوان الفرزدق، مج2، ص26

(2) سورة التوبة، الآية13.

(3) سورة السجدة، الآية7.

(4) ابن برد، بشار ، ديوان بشار بن برد، شرحه ورتب قوافيه مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص325.

(5) سورة التكوير، الآية26.

(6) الأسدي بشر بن أبي خازم ، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1415هـ، 1994م، ص39

(7) الطفيل الغنوي، طفيل بن عوف بن كعب (ت13ق.هـ)، ديوان الطفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص71.

والناظر في هذا الفعل يجد أنه يتعدى إلى مفعوله بنفسه في الاستعمال اللغوي ،
 فالعرب تقول: (ذهبتُ الشامَ وذهبتُ السوقَ) (1) وقال الشاعر:
 تَصِيحُ بِنَا حَنِيْفَةً إِذْ رَأَتْنَا وَأَيَّ الْأَرْضِ تَذْهَبُ لِلصِّيَاحِ (2)
 وقد جعل النحاة هذه التعدية من باب نزع الخافض (3)، إذ الأصل عندهم ذهب
 إلى السوق وإلى الشام . وكان من الأفضل لو جعلوا هذا الفعل مفعولاً للفعل ذهب
 دون أن ندخل باباً جديداً في النحو وتضخيم نحونا وتحمله ما لا يحتمل ، فكثيراً ما
 يأتي الفعل دون حرف الجر؛ ليعبر عن معنى يريده المتكلم في نفسه.
 وقد اختلف النحاة في تحديد المنصوب على نزع الخافض ، فمنهم من جعل منه
 (نصحته وشكرت على أن الأصل نصحت له وشكرت له) (4) ومنهم من جعل هذه
 الأفعال قسماً قائماً بذاته أسماء ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار (5).
 وجعلوا المنصوب على نزع الخافض قسماً قياسياً (وذلك في أنَّ وإنَّ وكي نحو
 قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} (6). ونحو قوله تعالى:
 {أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ} (7). ونحو قوله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً} (8) أي بأنه، ومن
 أن جاءكم، ولكيلا وذلك إذا قدرت كي (9) ومنعوا أن يحذف الجار إن لم يؤمن
 اللبس نحو زغبت في أن تقوم ، لاحتمال المحذوف "عن" فيحصل اللبس (10) إلا أنه

(1) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص242.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص245.

(3) انظر ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص236.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص179.

(5) ابن هشام، شذور الذهب، ج1، ص461.

(6) سورة آل عمران، الآية18.

(7) سورة الأعراف، الآية63.

(8) سورة الحشر، الآية7.

(9) ابن هشام أوضح المسالك، ج2، ص182.

(10) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص152.

حذف حرف الجر مع الفعل رغب في قوله تعالى : { وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ }⁽¹⁾ . فاختلف المفسرون في تفسير هذه الآية فمنهم من قال (ترغبون عن أن تنكحوهن ثم حذفتم "عن" وقيل وترغبون في أن تنكحوهن وهن ثم حذفتم "في" قال سعيد بن جبير ومجاهد : ويرغب في نكاحها إذا كانت كثيرة المال . وحديث عائشة يقوي حذف "عن" فجاء في حديثها: وترغبون أن تنكحوهن ، رغبة أحدكم عن يتيمة التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال⁽²⁾ لعل مجيء هذا الفعل متعديا دون حرف الجر ، إنما جاليعبر عن معنى بلاغي أراد الله - عزّ وجلّ - في أنهم يرغبون في نكاحها ويرغبون عن نكاحها حسب الحالة التي تكون عليها ، اليتيمة، فقد جاء في تفسير البيضاوي⁽³⁾ أولياء اليتامى كانوا يرغبون فيهن إن كن جميلات ويأكلون ما لهن ، وإلا كانوا يعضلونهن طمعا في ميراثهن .⁽³⁾ هذا جزء من إشكالية نزع الخافض . فلم لا يُعد هذا الباب من المفعول به؟ وتعد الأفعال المتعدية بحروف الجر من باب شكرته ونصحته التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر حسب المعنى الذي يريده المتكلم⁽⁴⁾ كما وأن سيبويه يعتبر العامل بعد حذف الجار هو الفعل حيث يقول ولما حذفوا حرف الجر عمل الفعل⁽⁴⁾ ولماذا يتم تقدير الفعل نصحت في قولنا إذا نصحت له ويعد هذا التقدير صحيحا ؟ ولا نقدر امرر في نحو زيदा مررت به بل نقدر مكانه الفعل جاوز ! رغم أن النحاة يرون أنه ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن ، فيقولون في ضربي زيदा قائما ، الفعل ضرب؛ لأنه من لفظ المبتدأ⁽⁵⁾ .

(1) سورة النساء، الآية 127.

(2) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1417هـ/1996م، ج5، ص403.

(3) البيضاوي، ت791هـ، تفسير البيضاوي، تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، 1416هـ، 1996م، ج2، ص261.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص38.

(5) ابن هشام، المغني اللبيب، ج1، ص804.

والسؤال الذي يطرح أيضاً، لماذا ينصب الاسم بعد نزع الخافض، لولا علاقته بالمفعول به؟ ولماذا لم يبقَ على حالة الجر، مع أن هناك شواهداً تؤيد بقاء الاسم مجروراً بعد حذف حرف الجر، كقول الشاعر:

إِذَا قِيلَ لِلنَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ (1)
أي أشارت إلى كليب. وقوله:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُتَّةِ حَتَّى تَبْذُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ
أي فارتقى إلى الأعلام (2) والذي يراه الباحث هو أن تلغى فكرة المنصوب على نزع الخافض، وعدّ ذلك من باب المفعول به، وعدم التعويل على لزومية الأفعال والتععيد بمقتضاها.

2.3 الفعل المتعدي لواحد:

الفعل (جحد):

فعل متعدٍ لمفعول واحد، وذلك لعودة الضمير فيه على غير المصدر، فنقول:

إِذَا جَحَدُوا الْوَلَاءَ فَبَاهِلُوهُمْ إِلَى الرَّحْمَنِ تَأْتُوا غَالِبِينَ (3)
وقال عنتره:

إِذَا جَحَدَ الْجَمِيلَ بَنُو قِرَادٍ وَجَازَى بِالْقَبِيحِ بَنُو زِيَادٍ (4)
وقد جاء في الصحاح: "الجحود: الإنكار مع العلم. يقال: جَحَدَهُ حَقُّهُ وَبَحَقَّهُ جَحْدًا وَجُجُودًا (5)".

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص338.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص338.

(3) السيد الحميري، إسماعيل بن محمد (ت173هـ)، ديوان السيد الحميري، شرحه وضبطه وقدم له ضياء حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ، 1999م، ص205

(4) عنتره بن شداد، ديوان عنتره بن شداد، شرح: يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ص195.

(5) الجوهري، الصحاح، ج2، ص451.

وقد جاء هذا الفعل متعدياً إلى مفعولين اثنين، كما نقل الجوهرى بقوله : جرده حقه (1).

وجاء هذا الفعل في كثير من الشواهد اللغوية لازماً يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، وذلك كقوله تعالى: {وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ} (2).

وقوله تعالى: {وَمَنْ هُوَ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ} (3). وقوله تعالى: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} (4).

فقد جاء الفعل جحد لازماً تعدى بحرف الجر الباء، ويرى البيضاوي أن الباء هنا لتضمين الجحود معنى التكذيب (5).

كما جاء هذا الفعل في كلام العرب، لازماً لا يطلب أي مفعول لا بنفسه ولا بحرف الجر، وذلك كقول الأخطل:

قَوْمٌ إِذَا ضَنَّ أَقْوَامٌ ذُوو سَعَةٍ أَوْ حَاذِلُ مُحَضَّرَةِ الْغَافِينَ أَوْ جَحَدُوا (6)
وقول الفرزدق:

إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي مَرْوَانَ غُرَّتَكُمْ وَالْمُطْعَمِينَ إِذَا مَا غَيْرُهُمْ جَحَدُوا (7)
وقول بشار:

فَإِنْ جَزَوْكَ بِشُكْرِ فَالْوَفَاءُ بِهِ وَإِنْ جَحَدْتَ فَعَادٌ قَبْلَهُمْ جَحَدُوا (8)

ولعل المعنى هو المتحكم الأول في نقل الفعل من التعدي إلى اللزوم، ومن اللزوم إلى التعدي.

(1) الجوهرى، الصحاح، ج2، ص451.

(2) سورة هود، الآية59.

(3) سورة العنكبوت، الآية47.

(4) سورة الأنعام، الآية33.

(5) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج2، ص404

(6) الأخطل، بن غياث، شرحه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1992م، ديوان الأخطل، ص92.

(7) الفرزدق، ديوان الفرزدق، مج1 ص135

(8) ابن برد، ديوان بشار بن برد، ص325

فعندما جاء الفعل جدد بمعنى أنكر أخذ مفعوله أو مفعوليه . ولكن عندما جاء بمعنى كذب كما في الآيات وحسب ما يرى البيضاوي - (1) جاء لازماً، فالمعنى وغرض المتكلم هما اللذان يحددان تعدي الفعل أو لزومه.

الفعل (هدى):

وهو فعل متعدٍ لمفعول واحد، ويتضح ذلك من خلال قبوله علامات الفعل المتعدي، ومن ذلك عودة الضمير على غير المصدر . كقولنا: الناس هديتهم أو هداهم الله.

ومن ذلك قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} (2). وقوله تعالى: {إِنَّ

اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} (3).

وقول الأخطل:

فَلَا هَدَىٰ اللَّهُ قَيْسًا مِنْ ضَلَالَتِهِمْ وَلَا لَعَىٰ لِبَنِي ذَكَوَانَ إِذْ عَثَرُوا (4)

وقد جاء هذا الفعل متعدياً لواحد بنفسه، وللتاني بحرف الجر، كقوله تعالى:

{يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} (5).

وكقول الفرزدق:

خَلِيفَةُ أَهْلِ الْأَرْضِ أَصْبَحَ ضَوْءُهُ بِهِ كَانَ يَهْدِي اللَّهُ لِلْهُدَىٰ كُلِّ مُهْتَدٍ (6)

كما أن هذا الفعل قد يأتي متعدياً لمفعولين، وذلك كقوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ

المُسْتَقِيمَ} (7). وقوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} (8). وجاء في شواهد لغوية

(1) البيضاوي تفسير البيضاوي، ج2، ص404

(2) سورة البقرة، الآية185.

(3) سورة القصص، الآية50.

(4) الأخطل، ديوان الأخطل، ص107.

(5) سورة البقرة، الآية142.

(6) الفرزدق، ديوان الفرزدق، مج1 ص55.

(7) سورة الفاتحة، الآية5.

(8) سورة الإنسان، الآية3.

لغوية عديدة لازماً لا يطلب أي مفعول، من مثل : قوله تعالى: {قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ

شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى} (1). وقوله تعالى: {وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى} (2).

وقول الطرماح:

وَمَنْ يَكُ يَهْدِي أَوْ يُضِلُّ أَتْبَاعَهُ فَإِنَّ تَمِيمًا لَا تَضِلُّ وَلَا تَهْدِي (3)

فالفعل هنا لم يطلب أي مفعول، وقد يقول قائل : إن المفعول هنا محذوف، لضرورة الفاصلة في لآيات، ولضرورة القافية في الأبيات، والتقدير فيها : ثم هداه، وما هداهم، فإن تميماً لا تظل أتباعها، ولا تهدي أتباعها . وهذا كلام غير دقيق؛ لأن الفاصل القرآني يختلف عن السجع الذي يُقصد في نفسه، ثم يحال المعنى عليه، إنما الفاصل القرآني تابع للمعاني، ولا تكون الـ فاصلة مقصودة بنفسها، ولذلك كانت الفواصل بلاغةً، والسجع عيباً (4)، والناظر إلى الشواهد السابقة يجد أن هناك غرضاً بلاغياً يؤديه اللزوم، ففي قوله تعالى: {وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى} (5) فقد أخرج مخرج العموم، أي أن فرعون لم يتصف بصفة الهداية الـ بته، وذلك لو أنه قد قال: (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيداً بقومه، إذ يحتمل أنه قد هدى غيرهم، ولكنه قال (وما هدى).

ومثله قوله تعالى: {ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى} (6).

فأخرجه مخرج العموم فلم يقتصر الهداية على آدم - عليه السلام - (7).
وقس على ذلك ما جاء بهذا اللفظ، وهذا المعنى.

(1) سورة طه، الآية 50.

(2) سورة طه، الآية 79.

(3) الطرماح ، بن حكيم بن الحكم (ت125هـ) ديوان الطرماح، حققه: عزة حسن، دمشق، 1388هـ ، 1968م، ص182

(4) الغزي، محمد بن محمد بن محمد (ت1061هـ)، إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن، تحقيق خليل محمد العربي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1415هـ، ج2، ص262.

(5) سورة طه، الآية 79.

(6) سورة طه، الآية 122.

(7) السامرائي، فاضل، معاني النحو، جامعة بغداد، 1986م، ص514-515.

ففي البيت السابق نجد المعنى أن تميماً لا تظل ولا تهدي إطلاقاً. وليس المقصود أنها لا تظل ولا تهدي أتباعها وحسب، وكان هذا سبباً في مجيء الفعل لازماً.
الفعل (شرب):

فعل متعد إلى مفعول واحد، وذلك ظاهرٌ من خلال القواعد، والدلائل التي وضعها النحاة للفعل المتعدي، فيجوز صياغة اسم المفعول منه دون الحاجة إلى حرف جر، فنقول : شرب فهو مشروب، كما أن ضميره يعود على غير مصدره، فنقول: الماء شربته، وذلك كقول عنتره:

لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ إِلَّا مَنْ لَهُ نَمٌّ وَلَا يَبِيْتُ لَهُ جَارٌ عَلَى وَجَلٍ (1)

وقول العباس بن مرداس:

أَقَامَ بِسَعْدٍ يَشْرَبُ الْمَاءَ أَمَانًا وَيَأْكُلُ وَسْطَاهَا وَيَرْبِضُ حَجْرَهُ (2)

وهذا الفعل كغيره من الأفعال السابقة لم يثبت على حالة واحدة، إنما تنقل بين

التعدي واللزوم، فقد جاء لازماً يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر.

وذلك كقوله تعالى : {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا} (3). وقوله تعالى: {عَيْنًا

يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ} (4). فقد جاء الفعل (يشرب) لازماً تعدى إلى مفعوله بحرف الجر،

وهذا ما جعل المفسرين يختلفون في معنى الفعل ، فمنهم من قال : إن (يشرب) هنا

جاءت بمعنى يروى بها وينتفع، ومنهم من قال بأن يشرب بها ويشربها بمعنى

واحد (5). وقيل إن (الباء) هنا بمعنى (من) لأن الشرب مبتدأ منها (6). كما في قوله

(1) ابن شداد، عنتره ، الديوان، ص84.

(2) ابن مرداس، العباس، ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ، الطبعة

الأولى، 1412هـ، 1991، ص85

(3) سورة الإنسان، الآية6.

(4) سورة المطففين، الآية8.

(5) الطبري، البيان عن تأويل آي القرآن، هذبه وحققه وضبط نصه وعلق عليه : بشار عواد معروف،

وعصام فارس الخرستاني، الطبع الأولى، 1415هـ، 1994م، مؤسسة الرسالة، ج29، ص207.

(6) البيضاوي ، تفسير البيضاوي، ج5، ص426

قوله تعالى: {إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا} (1). وقوله: {وَيَشْرَبُونَ مِمَّا تَشْرَبُونَ} (2). ونظيره قول بشار:

يَا نِعْمَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي مَحَلَّتِهِ وَكَانَ يَشْرَبُ بِالْمَاءِ الَّذِي شَرِبُوا (3)
وقد جاء هذا الفعل لازماً لا يتعدى إلى أي مفعول لا بنفسه ولا بالجار، وذلك كقوله تعالى: {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا} (4)، وقوله تعالى: {كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ} (5). ومثله قول الأخطل:

شَرِبْنَا فَمُتْنَا مِيتَةً جَاهِلِيَّةً وَمَضَى أَهْلُهَا لَمْ يَعْرِفُوا مَا مُحَمَّدٌ (6)
فعل (صد):

وهو فعل متعدٍ لمفعول واحد، كقوله تعالى: {أَنخُنُ صَدَدَنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى} (7). وقوله تعالى: {وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ} (8). وقول امرئ القيس:

فَصَدُّوا نِشَاصَ ذِي الْقَرْنَيْنِ حَتَّى تَوَلَّى عَارِضُ الْمَلِكِ الْهُمَامِ (9)
فقد أخذ الفعل (صد) مفعوله الكاف والهاء ونشاص في الشواهد السابقة. وقد جاء هذا الفعل بلائحة بحرف الجر ولازماً لا يطلب أي مفعول، كقوله تعالى: {اشْتَرَوْا بَيَّاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ} (10). وقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ

(1) سورة الإنسان، الآية 5.

(2) سورة المؤمنون، الآية 33.

(3) بشار بن برد، الديوان، ص 102.

(4) سورة الأعراف، الآية 31.

(5) سورة الحاقة، الآية 24.

(6) الأخطل، ديوان الأخطل، ص 97.

(7) سورة سبأ، الآية 32.

(8) سورة النمل، الآية 43.

(9) امرئ القيس، الديوان ص 120.

(10) سورة التوبة، الآية 9.

اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا { (1). وقوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّا رُؤُوسَهُمْ
وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ} (2).

وقد قدر النحاة ذلك لى حذف المفعول والأصل عندهم صدوا أنفسهم (3)، أو
صدوا الناس كما في إعراب القرآن للنحاس (4).

إلا أن المتمعن في المعنى الدلالي للفعل صدّ يجد أن هذا الفعل في حال مجيئه
متعدياً كان بمعنى المنع والصرف، فقد جاء في اللسان: "صدّه عن الأمر يصدّه
صدّاً: منعه وصرفه" (5).

أما في حال مجيئه لازماً كان بمعنى أعرض وصدف، كما جاء أيضاً في
اللسان: "الصدُّ: الإعراض والصدوف" (6).

وجاء في إعراب القرآن: "يجوز أن يكون الفعل لازماً؛ أي أعرضوا عن سبيل
الله، أي دينه الذي ارتضاه وشريعته التي بعث بها نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم" (7).

الفعل (أكل):

وهو من الأفعال المتعدية لواحد، ويصح فيه عودة ضميره على غير المصدر،
كقولنا: الطعام أكلته، ويصاغ منه اسم مفعول دون الحاجة إلى الجار والمجرور فهو
مأكول، قال تعالى: {وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ} (8). وقوله تعالى:

(1) سورة النساء، الآية 167.

(2) سورة المنافقون، الآية 5.

(3) الشمسان، الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه، ص 692.

(4) انظر، النحاس، إعراب القرآن، ص 2، ص 466.

(5) ابن منظموال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الأفريقي المصري، ت 711هـ،

لسان العرب حققه وعلق عليه وو ضع حواشيه عامر أحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل

إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة

الأولى، 1424هـ، 2003م، مادة (صدد)، ج 3، ص 301.

(6) نفسه. مادة (صدد)، ج 3، ص 301.

(7) النحاس، إعراب القرآن، ج 4، ص 431.

(8) سورة الفرقان، الآية 7.

قَالُوا لَنْ نَأْكُلَهُ الذِّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ }⁽¹⁾. وقوله تعالى: {لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ }⁽²⁾.
ومنه قول عنتره:

كَمْ فَارِسٍ غَادَرْتُ يَأْكُلُ لَحْمَهُ ضَارِي الذِّبَابِ وَكَاسِرَاتُ الْأَنْسُرِ⁽³⁾
وقول النابغة الشيباني:

وَمَعَشَرَ أَكَلُوا لَحْمِي بِلَا تِرَةٍ وَلَوْ ضَرَبْتُ أَنْوْفًا مِنْهُمْ رَعَفُوا⁽⁴⁾

وقد جاء هذا الفعل لازماً تعدى إلى مفعوله بحرف الجر، وذلك كقوله تعالى: {مَا

هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ }⁽⁵⁾. ومنه قول الأعشى:

فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ حَدَّ النَّهَارِ تَرَاعِي ثِيْرَةً رُتْعاً⁽⁶⁾
وقول العجلي:

فِي بَرَقٍ يَأْكُلُ مِنْ حَذَائِهِ⁽⁷⁾

وقد جاء هذا الفعل لازماً لا يطلب أي مفعول لا بنفسه ولا بالجار، ومن ذلك

قوله تعالى: {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا }⁽⁸⁾. وقوله تعالى: {كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ
الْخَالِيَةِ }⁽⁹⁾.

(1) سورة يوسف، الآية 14.

(2) سورة الحاقة، الآية 37.

(3) عنتره بن شداد، الديوان، ص 226

(4) النابغة الشيباني، الديوان، ص 211.

(5) سورة المؤمنون، الآية 33.

(6) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ، 1987م، ص 106

(7) العجلي الفصل بن قدامة أبو النجم (ت 130هـ)، ديوان أبي النجم العجلي، شعره ورجزه صنعه وشرحه علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض 1401هـ، 1981م ص 60.

(8) سورة الأعراف، الآية 31.

(9) سورة الحاقة، الآية 24.

يحدد الله - عز وجل - المتقى، هل هو الله؟ أم النار؟ أم مخالفة الأوامر والنواهي؟ أم الشرك؟ أم غضب الله وسخطه؟ أم غير ذلك مما ذكره المفسرون؟ . ليركز على

عموم التقوى، ومن ذلك قول الفرزدق:

(1) وَمَا زَادَهُ إِلَّا أَنْفِرَاتًا لِقَاؤُهُ قُرَيْشًا وَمَا اسْتَحْيَا وَذُو الْعَرْضِ يَنْقِي
وقوله:

(2) وَمَا بَاتَ جَارٌ عِنْدَ مَرْوَانَ خَائِفًا وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ يَنْقِي كَانَ أَظْلَمًا
الفعل (ولد):

وهو فعل متعدٍ لواحد، يقبل علامات التعدي، مثل عودة الضمير ع لى غير المصدر، فنقول: علياً ولدته أمه . كما أنه يصح صياغة اسم المفعول منه دون الحاجة إلى الجار والمجرور، فهو مولود، ومن ذلك ، قوله تعالى : {وَلَا يَلِدُوا إِلًا فَاَجْرًا كَفَارًا} (3) وقول حسان:

(4) وَلَدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وَابْنِي مُحَرَّقٍ فَأُكْرِمُنَا خَالًا وَأَكْرِمَ بَنًا ابْنَمَا
وقوله:

(5) وَتَحْنُ وَلَدْنَا مِنْ قُرَيْشٍ عَظِيمَهَا وَلَدْنَا نَبِيَّ الْخَيْرِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ
وقول جرير:

(6) فَمَا أَلُمُّ الَّتِي وَلَدَتْ أَبَاكُمْ بِمُقْرِفَةِ النَّجَارِ وَلَا عَقِيمُ

(1) الفرزدق، الديوان، مج2، ص44.

(2) الفرزدق، الديوان ، مج2، ص188

(3) سورة نوح، الآية27.

(4) ابن ثابت، حسان، ديوان حسان بن ثابت، ضبط الديوان وصححه، عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص427.

(5) المرجع نفسه، ص440

(6) جرير، الديوان ص382

وقد جاء هذا الفعل في شواهد لغوية كثيرة لازماً لا يطلب أي مفعول، ومن ذلك قوله تعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ، وَكَذَّابٌ لَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} (1). وقوله تعالى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} (2). وقال بشار:

أَقُولُ وَقَدْ رَاحَ الْأَوَّانِسُ حَيْضاً بِنَفْسِي غَزَالاً لَا يَحِيضُ وَلَا يَلِدُ (3)
وقول الأحوص:

فَكُلُّ مَا نَالْنَا مِنْ عَارٍ مَّنْكَحِهَا شَوَى فَارَقْتَهُ وَهِيَ لَمْ تَلِدِ (4)
وقول الفرزدق:

فَإِنَّ تَمِيمًا قَبْلَ أَنْ تَلِدَ الْحَصَى أَقَامَ زَمَانًا وَهُوَ فِي النَّاسِ وَاحِدٌ (5)
الفعل (سمع):

من الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وهو أحد أفعال الحواس التي نص العلماء على تعديها لواحد (6)، كما أن علامات التعدي واضحة في هذا الفعل، ففي عودة الضمير على غير المصدر نقول: الكلام سمعته، وفي صياغة اسم المفعول منهون الحاجة للجار والمجرور، نقول: هو مسموع. ومن الشواهد اللغوية على تعديه: قوله تعالى: {وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} (7). وقوله تعالى: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ} (8). ومنه قول الأعشى:

(1) سورة الصافات، الآية 151-152.

(2) سورة الإخلاص، الآية 3.

(3) بشار بن برد، الديوان، ص 443.

(4) الأحوص الأنصاري، ص 71.

(5) الفرزدق، الديوان، مج 1، ص 146.

(6) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 170.

(7) سورة البقرة، الآية 75.

(8) سورة المجادلة، الآية 1.

لَا يَسْمَعُ الْمَرْءُ فِيهَا مَا يُؤْنِسُهُ بِاللَّيْلِ إِلَّا نَنِيمَ الْبُومِ وَالضُّوْعَا (1)
وقول الطفيل:

هُمُ أَنْاسٌ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ هُمُ الضَّامِنُونَ مَا تَخَافُونَ فَاذْهَبُوا (2)

وقد جاء هذا الفعل لازماً يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، وذلك كقولنا : سمع الله لمن حمده. فقد تعدى الفعل إلى مفعوله بحرف الجر اللام، ومنه قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأُولَى} (3). وقوله تعالى: {مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمَلَةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ} (4). فقد تعدى الفعل بحرف الجر الباء، ومنه قول الطفيل:

نَبُئْتُ أَنَّ أَبَا شُتَيْمٍ يَدَّعِي مَهْمًا تَعِشُ تَسْمَعُ بِمَا لَمْ يُسْمَعْ (5)

فتعدى الفعل إلى مفعوله الاسم الموصول عن طريق الباء.

وقول الحميري:

لَا يَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلٍ أَجِيءَ بِهِ وَكَيْفَ تَسْتَمِعُ الْأَنْعَامُ لِلْبَشْرِ (6)

وجاء الفعل سمع لازماً لا يطلب مفعولاً، لا بنفسه ولا بحرف الجر، كقوله تعالى: {إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ} (7). وقوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ} (8). أي: يسمعون سماع تدبر وإنصاف (9). وقوله تعالى: {أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ} (10). ومنه قول كعب:

(1) الأعشى، الديوان، ص105.

(2) الغنوي، الديوان، ص68.

(3) سورة المؤمنون، الآية24.

(4) سورة ص، الآية7.

(5) الغنوي، الديوان، ص133.

(6) الحميري، الديوان، ص114.

(7) سورة الأنعام، الآية36.

(8) سورة يونس، الآية67.

(9) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج3، ص406.

(10) سورة الفرقان، الآية44.

لَقَدْ أَقُومُ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ (1)

وقول جرير:

وَبَكَى الزُّبَيْرُ بِنَاتِهِ فِي الْمَأْتَمِ مَاذَا يَرُدُّ بُكَاءَ مَنْ لَا يَسْمَعُ (2)

وقالت العرب: "من يسمع يخل" (3).

وهكذا نرى أن الأفعال التي نص العلماء على تعديها لواحد ، تأتي تارة لازمة وأخرى متعدية ، حسب المعنى الذي يُراد من هذه الأفعال.

3.3 الفعل اللازم الذي تعدى بالهمز والتضعيف:

وهو نوعٌ من الأفعال لا يتعدى بنفسه، إنما يكون تعديته بواسطة، كالهزمة والتضعيف، وذلك نحو: خرج زيدٌ وأخرجته، وخرج المتاع وأخرجته (4).

وعندها يقبل علامات التعدي، فيقبل هاء الضمير العائد على غير المصدر، فنقول: علياً أخرجته وأخرجته، وهو مخرجٌ ومخرجٌ، دون حاجة إلى حرف جر، وفيما يلي عرضٌ لنماذج من بعض أفعال هذا الباب تقلبت بين التعدي واللزوم:

الفعل (أبصر):

وهو فعل متعدٍ بزيادة همزة التعدي في أوله، قابلٌ لعلامات التعدي التي حددها العلماء، ومنه قوله تعالى: {وَأَبْصُرْهُمْ نَسُوفٍ يَبْصُرُونَ} (5). فكلمة أبصر فعل أمر من الفعل أبصر أخذ مفعوله وهو الضمير (هم). ومنه قول عنتره:

وَأَتَكَّالِي عَلَى الَّذِي كَلَّمَا أَبْصَرَ ذُلِّي يَزِيدُ فِي تَعْظِيمِي (6)

(1) كعب بن زهير، كعب بن زهير، صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ، 1994م، ص38.

(2) جرير، الديوان، ص259.

(3) يداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، ت 518هـ، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص300.

(4) انظر الأنباري، أسرار العربية، ص94.

(5) سورة الصافات، الآية175.

(6) ابن شداد، الديوان، ص178.

وقول العرجي:

مِنْ حَيْثَمَا عَلِمْتَ أَسْمَاءُ أُبْصِرُهَا إِنَّ الْعُيُونَ تَرَى مَنْ دُونَهُ السُّورُ (1)

إلا أن هذا الفعل جاء في حالات كثيرة لازماً لا يطلب أي مفعول، كقوله تعالى :

{قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ} (2). وقوله تعالى: {فَاغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ} (3).

وقوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يُسْمَعُونَ بِهَا} (4). وآيات كثيرة في القرآن

الكريم جاء فيها الف عل (يبصر) لازماً وفي هذا يقول البيضاوي : "ومفعول يبصرون من قبيل المطروح المتروك، فكأن الفعل غير متعد" (5).

ومن الشواهد الشعرية التي جاء فيها الفعل (أبصر) لازماً قول النابغة الشيباني:

لَا يُبْصِرُونَ وَفِي آذَانِهِمْ صَمٌّ إِذَا أَنْعَشْتَهُمْ مِنْ فِتْنَةٍ رَكَسُوا (6)

وقول بشار:

فَقُلْتُ دَعُوا قَلْبِي بِمَا اخْتَارَ وَارْتَضَى فَبِالْقَلْبِ لَا بِالْعَيْنِ يُبْصِرُ ذُو اللَّبِّ (7)

الفعل (أسر):

وهو فعل يتعدى لمفعول واحد، بواسطة همزة التعدية، ويقبل علامة التعدية،

فنقول: الغضب أسره محمد، وهو مسرٌّ، ومن ذلك قوله تعالى: {فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ

وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ} (8). وقوله تعالى: {وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا} (9). فقد تعدى الفعل

(1) العرجي، الديوان، ص226

(2) سورة الأنعام، الآية104.

(3) سورة يس، الآية9.

(4) سورة الأعراف، الآية195.

(5) البيضاوي، تفسير البيضاوي،

(6) للشيباني، عبدالله بن ا لمخارق النابغة (ت125هـ)ديوان النابغة الشيباني، تحقيق : محمد نبيل

الطريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى،1998، ص68

(7) بشار بن برد، الديوان، ص186

(8) سورة يوسف، الآية77.

(9) سورة التحريم، الآية3.

الفعل أسرَّ إلى مفعوله الضمير (الهاء) في الآية الأولى، وكلمة (حديثاً) في الآية الثانية. ومنه قول جرير:

وَكُلُّ بَنِي الْوَالِدِ أَسْرٌ حَزَنًا وَكُلُّ الْقَوْمِ مُحْتَسِبٌ صَبُورٌ⁽¹⁾

وقول كعب:

فَأُقْسِمُ لَوْ لَا أَنْ أُسِرَّ نَدَامَةً وَأُعْلِنُ أُخْرَى إِنْ تَرَخْتُ بِكَ النَّوَى⁽²⁾

وقد جاء هذا الفعل لازماً لا يطلب أي مفعول، ولا يحتاجه، رغم تمام معناه، وذلك كقوله تعالى: {الْأَحِينِ يَسْتَعْشِرُونَ نِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ} (3).

ومنه قول قيس بن الملوح:

وَأَسْتُ وَإِنْ حَنَنْتُ أَشَدَّ وَجَدًا وَلَكِنِّي أُسِرُّ وَتُعْلِنِينَ⁽⁴⁾

وقول الحميري:

فَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ فِيمَا أُسِرُّ وَمَا أَبُوحُ بِهِ وَأُبْدِي⁽⁵⁾

الفعل (أمات):

من الفعل اللازم (مات)، دخلت عليه همزة التعدية، فأصبح متعدياً إلى مفعول واحد، ومن ذلك قوله تعالى: {فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِثْلَ نَوْمِهِ} (6). وقوله تعالى: {ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ} (7). فقد أخذ الفعل (أمات) هاء الضمير مفعولاً في الآيتين الكريمتين، ومن ذلك قول كثير:

كَرِيمٌ يُمِيتُ السَّرَّ حَتَّى كَانَهُ إِذَا اسْتَخْبَرُوهُ عَنْ حَدِيثِكَ جَاهِلٌ⁽⁸⁾

(1) جرير، الديوان، ص171

(2) ابن زهير، كعب، الديوان، ص108

(3) سورة هود، الآية5.

(4) ابن الملوح، قيس، الديوان، ص96

(5) الحميري، الديوان، ص85

(6) سورة البقرة، الآية259.

(7) سورة عبس، الآية21.

(8) كثير عزة، ديوان كثير عزة، شرح قدري مايو، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ، 1995م، ص270.

وقول الراعي:

فَبَاتَ شَرِيكًا فِي رُكُودِ مُدَامَةٍ يُمِيتُ الْمُحَالَ أَرْهَهَا وَنَهِيمَهَا (1)

وقد جاء هذا الفعل لازماً كما كان قبل دخول همزة التعدية عليه، ومن ذلك قوله تعالى: {وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا} (2). وقوله تعالى: {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ} (3). أي أنه يتصف بالإماتة لإحياء، أو كما قال البيضاوي: "لا يقدر على الإماتة والإحياء إلا هو" (4).

ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

وَتَقَنَى وَلَا يَبْقَى سِوَى الْوَاحِدِ الَّذِي يُمِيتُ وَيُحْيِي دَائِبًا لَيْسَ يُهْمَدُ (5)

وقول الأخطل:

تُمِيتُ وَتُحْيِي بَعْدَ مَوْتٍ وَمَوْتِهَا لَذِيذٌ وَمَحْيَاهَا أَلَذُّ وَأَحْمَدُ (6)

الفعل (أصلح):

فعل متعد بالهمزة، من الفعل اللازم (صلح)، فنقول: صلح الأمر وأصلحته، ومن

ذلك قول المهلهل:

لَا أَصْلَحَ اللَّهُ مِنَّا مَنْ يُصَالِحُكُمْ مَا لَاحَتِ الشَّمْسُ فِي أَعْلَى مَجَارِيهَا (7)

وقول جرير:

قَدْ طَالَ قَوْلِي إِذَا مَا قُمْتُ مُبْتَهَلًا يَا رَبِّ أَصْلِحْ قَوَامَ الدِّينِ وَالْبَشْرِ (8)

(1) الراعي النميري، الديوان، ص260

(2) سورة النجم، الآية44.

(3) سورة الدخان، الآية8.

(4) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج5، ص260.

(5) ابن أبي الصلت، أمية (ت5هـ)، ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق، ودراسة وصناعة عبد الحفيظ السطلي، الطبعة الثانية، ص372

(6) الأخطل، الديوان، ص97

(7) ابن ربيعة، المهلهل، ديوان المهلهل بن ربيعة، إعداد وتقديم طلال حرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى1996م، ص91.

(8) جرير، الديوان، ص204

فقد تعدى الفعل (أصلح) إلى مفعوله، فأخذ في البيت الأول كلمة (فاسدنا) مفعولاً له، وفي البيت الثاني الاسم الموصول (من). وفي البيت الثالث كلمة (قوام). ولم يسلم الفعل (أصلح) من حالات التنقل بين التعدي واللزوم، فقد جاء لازماً تعدى إلى مفعوله بحرف الجر، كقوله تعالى: {وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي} (1)، وقد يأتي لازماً لا يطلب أي مفعول، كقوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا} (2). وقوله تعالى: {فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا} (3). ومنه قول الحطيئة:

قَبَّحَ إِلَٰهَ بَنِي بَجَادٍ إِنَّهُمْ لَأُصْلِحُونَ وَمَا اسْتَطَاعُوا أَفْسَدُوا (4)

وقول الفرزدق:

بَنِي نَهْشَلٍ لَا أَصْلِحَ اللَّهُ بَيْنَكُمْ وَرَادَ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ بُعْدًا (5)

فيتبين لنا مما سبق أن الفعل المتعدي لا يبقى على صورة واحدة في تعديته، وإنما ينتقل بين التعدي واللزوم، وذلك وفقاً للمعنى البلاغي الذي يؤديه الفعل، وقد يقول قائلان ذلك من باب الحذف، فقد جوز النحاة حذف المفعول به إذا دل عليه دليل، ومثال ذلك: قوله تعالى: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ} (6). أي تزعمونهم شركائي أو تزعمون أنهم شركاء، وقوله تعالى: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ} (7). أي بخلهم، هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول (8).

(1) سورة الأحقاف، الآية 15.

(2) سورة الحجرات، الآية 9.

(3) سورة النساء، الآية 128.

(4) الحطيئة، جردل بن أوس (ت45هـ) ديوان الحطيئة، من ر واية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، 1401هـ، 1981م، ص161.

(5) الفرزدق. الديوان، مج1، ص151

(6) سورة القصص، الآية 62.

(7) سورة آل عمران، الآية 180.

(8) انظر ابن هشام، شنور الذهب، ص353

ويرد على ذلك بأن النحاة عندما جوزوا حذف المفعول اشترطوا وجود الدليل، ومنعو ذلك لغير دليل⁽¹⁾.

وجعلوا الأصل في الكلام الذكر، ولا يحذف منه شيء إلا بدليل ، كما أنهم جعلوا الحذف في ما أصله أن ي ذكر ولم يذكر كحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف عامل المفعول به، وحذف المفعول المطلق وحذف المفعول به الذي ينبغي ذكره كأن يكون عائداً على اسم الموصول، نحو : هَذَا الَّذِي أَكْرَمْتَ . أَي أَكْرَمْتَهُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ وَلَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ غَرَضُ ذِكْرِهِ، فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِنَا: "زَيْدٌ هُوَ الْمَنْطَلِقُ، وَزَيْدٌ الْمَنْطَلِقُ" . فَلَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَذْفٌ لِمُضْمِرِ الْفَصْلِ، بَلْ إِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْأُولَى وَلَمْ يَذْكَرْ فِي الثَّانِيَةِ"⁽²⁾.

وقد بين فاضل السامرائي الفرق بين الحذف وعدم الذكر، بقوله : "فأوضحوا أن هنالك حذفاً وعدم ذكران" هناك فرقاً بين الأمرين، وإلا فلو جُعلنا عدم الذكر حذفاً لكانت كل جمل العربية فيها حذف بلا استثناء؛ لأن كل جملة يمكن أن تُذكر فيها أمور لا تذكرها في أخرى، ومعنى ذلك أن يكون الأصل الحذف وليس الذكر، ومن عدم الذكر ما يسمى الحذف اقتصاراً، نحو قوله تعالى: {لَمْ تَعْبُدُوا مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً}⁽³⁾. فهذا ليس من باب الحذف، لأنه ليس القصد تعلق السمع أو البصر بمفعول معين، ولكنه القصد لما تعبد ما لا يتصف بصفة السمع أو البصر، فليس لهذين الفعلين مفعولٌ به في التقدير، فهذا من باب عدم الذكر وليس من باب الحذف"⁽⁴⁾. وأما قيل بأن الحذف هنا جاء مراعاة للروي⁽⁵⁾، أو للفاصل القرآني، فهو كلام غير دقيق، وقد سبق وأن ذكر أن القرآن لا ضرورة فيه، وأن الفاصل القرآني يتطلبه المعنى، قبل أن يطلبه الصوت.

(1) ابن هشام، شذور الذهب، ص353.

(2) السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص105.

(3) سورة مريم، الآية42.

(4) السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص106.

(5) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج4، ص61.

4.3 الفعل المتعدي لمفعولين اثنين:

عقد النحاة باباً خاصاً للفعل المتعدي إلى مفعولين ،فقسموه على قسمين : قسم ينصب مفعولين، ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، كأفعال الإعطاء، وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، كأفعال القلوب وأفعال التحويل.

والمتتبع لهذه الأفعال من حيث اللزوم والتعدي لواحد أو اثنين فإنه يجد تنوعاً في تنقلها من اللازم إلى المتعدي و من المتعدي لواحد إلى المتعدي لاثنين، وكل ذلك حسب المعنى وحسب ما يريده المتكلم.

"فقد تذكر هذه الأفعال ومراد المتكلم منها أن تقتصر على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، فلا يتعرض لذكر المفعولين .وفي هذه الحالة يكون الفعل لازماً فلا تجد له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً"⁽¹⁾، وقد تذكر هذه الأفعال ومراد المتكلم أن تقع على مفعول واحد . وهذا ما جعل سيبويه يعقد باباً يسميه "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك : أعطى عبدالله زيدا درهماً"⁽²⁾، ولعل من الظلم أن تتقيد مثل هذه الأفعال بمفعولين يتم تقديرهما اعتباطاً، إذا لم يذكر في الجملة، مما يحمل النص ما لا يحتمل، فيفسد المعنى المراد.

وفيما يلي عرض لطائفة من الأفعال المتعدية لمفعولين، جاءت تارة لازمة وتارة متعدية لواحد وتارة متعدية لاثنين مقسمة حسب تقسيم النحاة لها، أولهما : ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وثانيهما : ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص154.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص37 .

أولاً: الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً:
الفعل (أعطى):

وهو فعلٌ متعدُّ لمفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً، كقوله تعالى: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ
الْكُوثَرَ} (1).

فقد أخذ الضمير الكاف مفعولاً أولاً، وكلمة الكوثر مفعولاً ثانياً.

ومن الشعر قول الفرزدق:

بِتَوْبَةٍ عَبْدٍ قَدْ أَنْابَ فُؤَادُهُ وَمَا كَانَ يُعْطِي النَّاسَ غَيْرَ ظَلَامٍ (2)
وقوله:

عَصَا لَيْلَى وَالْعُودَيْنِ وَالْخَاتَمَ الَّذِي بِهِ اللهُ يُعْطِي مُلْكَهُ كُلَّ قَائِمٍ (3)
وقول كثير عزة:

يُعْطِي الْعَشِيرَةَ سُؤْلَهَا وَيَسُودُهَا يَوْمَ الْفَخَارِ وَيَوْمَ كُلِّ نَبَالٍ (4)

فتعدى الفعل أعطى في الأبيات السابقة إلى مفعولين اثنين، ففي البيت الأول أخذ كلمة (الناس) مفعولاً أولاً، وكلمة (غير) مفعولاً ثانياً، وفي البيت الثاني، أخذ (ملكه) مفعولاً أولاً، و (كل) مفعولاً ثانياً، وفي البيت الثالث، أخذ (العشيرة) مفعولاً أولاً، و(سؤلها) مفعولاً ثانياً.

وقد جاء هذا الفعل في كثير من الشواهد النحوية سواء أكانت شعرية أم نثرية متعدياً إلى مفعول واحد، غير محتاج إلى مفعول ثانٍ . لا لفظاً ولا تقديرًا، وذلك كقوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} (5).

فقد أخذ الفعل يعطي مفعوله الضمير (الكاف) ولم يحتج إلى مفعول ثانٍ.

(1) سورة الكوثر، الآية 1.

(2) الفرزدق. الديوان، مج 2، ص 213

(3) الفرزدق. الديوان، مج 2، ص 302

(4) كثير عزة، الديوان، ص 295

(5) سورة الضحى، الآية 5.

والناظر في تفسير المفسرين لهذه الآية يجد أنهم حملوا النص القرآني ما لا يحتمل، وبالغوا في تحديد المعنى المراد، وحملوا القرآن ما لا يحتمل، فينقل لنا القرطبي في تفسيره تفسير بعض المفسرين لقوله تعالى : "ولسوف يعطيك ربك فترضى، قال ابن إسحاق الفلج في الدنيا والثواب في الآخرة، وقيل : الحوض للشفاعة، وعن ابن عباس ألف قصر من لؤلؤ أبيض، ترابه المسك". وقال السدي "هي الشفاعة في جميع المؤمنين" (1). ويحدد ابن كثير في تفسيره للإعطاء في هذه الآية: "أي في الدار الآخرة" يعطيه حتى يرضيه في أمته وفيما أعد له من الكرامة، ومن جملته نهر الكوثر الذي دافناه قباب اللؤلؤ المجوف، وطينه المسك" (2) وفي تفسير الطبري : "ولسوف يعطيك يا محمد ربك في الآخرة فواضل نعمه حتى ترضى" (3) وفي تفسير أبي السعود "عدة شاملة لما أعطاه الله تعالى في الدنيا من كمال النفس وعلوم الأولين والآخريين، وظهور الأمر وإعلاء الدين بالفتوح الواقعة في عصره عليه الصلاة والسلام، وفي أيام خلفائه الراشدين، وغيرهم من الملوك الإسلامية، وفتو الدعوة والإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، ولما ادخر له من الكرامات التي لا يعلمها إلا الله تعالى" (4) وفي تفسير فتح القدير : "فأعطاه في الجنة ألف قصر من لؤلؤ، ترابه المسك في كل قصر ما ينبغي من الأزواج والخدم وأخرج البيهقي في الشعب عن ابن عباس، في قوله "ولسوف يعطيك ربك فترضى" . قال: رضاه أن يدخل أمته كلهم الجنة، وأخرج ابن جرير عنه أيضاً في الآية، قال عن رضا محمد أن لا يدخل أحدٌ من أهل بيته النار" (5)، كما حدده الزمخشري

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص64

(2) ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت774هـ) تفسير القرآن العظيم، دار الفكر ،

عمان، د.ت، د.ط، ج4، ص797

(3) الطبري، جامع البيان ج7، ص538

(4) السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي ت 982هـ ، وضع حواشيه عبد اللطيف

عبد الرحمن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى،

1419هـ، 1999م، ج6، ص440

(5) بوكاني، محمد بن علي بن محمد ت 1250هـ، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق ، بيروت، دار

الكلم الطيب، دمشق ، بيروت، ج5، ص558

والرازي "الظفر بأعدائه وفتح مكة" (1)، ولعل في هذه التفسيرات تجنيهاً واضحاً على النص القرآني، فكيف حدد هؤلاء الإعطاء في هذه الآية فقط بألف قصر في الجنة، أو في شفاعة أزواجٍ وخدمٍ وفتحٍ؟
وإذا أراد الله - عز وجل تحديد ذلك، فإنه لن يعجز عن تحديده، لأن القرآن الكريم ليس فيه ضرورة كما سبق.

ولعل الذي دفعهم إلى ذلك هو جمود الدرس النحوي في أذهانهم وقسرية القاعدة النحوية، فجعلهم يبحثون عن مفعولٍ ثانٍ للفعل أعطى ليكتمل القالب النحوي الموضوع للفعل (أعطى)، مما جعلهم يحملون النص ما لا يحتمل، وهذا ما جعل الشيخ محمد عبده يصف هذه الأقوال بأنها (بعيدة عن روح الدين الذي جاء به القرآن) (2) وجاء في تفسير بنت الشاطي: إن في تحديد العطاء جوراً عليه (3).
وقد جاء هذا الفعل في شواهد شعرية كثيرة بمفعول واحد فقط، وذلك كقول مجنون ليلى:

- أَتَيْتُ طَبِيبَ الْإِنْسِ شَيْخاً مُدَاوِيّاً مَكَّةً يُعْطِي فِي الدَّوَاءِ الْأَمَانِيَا (4)
وقول الأعشى:
فَإِذَا فَارَقْتَنِي فَاسْتَبْدَلِينِي فَتَى يُعْطِي الْجَزِيلَ وَيَسْتَفِيدُ (5)
وقول الحطيئة:
لَا يُبْعِدُ اللَّهُ مَنْ يُعْطِي الْجَزِيلَ وَمَنْ يَحْبُو الْجَلِيلَ وَمَا أَكْدَى وَلَا نَكَدَا (6)

(1) الزمخشري، أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر بن محمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل رتبته وضبطه وصححه محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ، 1995م، ج4، ص755.

(2) عبده، محمد، تفسير جزء (عم)، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1985م ص110.

(3) بنت الشاطي، عائشة عبد الرحمن، التفسير البيان للقرآن الكريم، دار المعارف، الطبعة السادسة ج 1، ص40.

(4) ابن الملوح، قيس، ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق

يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ، 1990م، ص113

(5) الأعشى، الديوان، ص65.

(6) الحطيئة، الديوان، ص259.

فأخذ في البيت الأول كلمة (الأمانيا) مفعولاً له، ولم يحتج إلى مفعولٍ آخر، رغم أن معنى البيت قد اكتمل، ولم يكن أي نقص في الجملة، وكذلك في البيت الثاني والثالث، أخذ كلمة (الجزيل) دون حاجة إلى مفعولٍ ثانٍ. والشواهد في ذلك كثيرة يصعب حصرها.

ولذلك وضعه سيبويه وابن السراج في باب الفعل الذي يأخذ مفعولين، فإن شئت اقتصرنا على المفعول الأول، فتقول أعطيت زيداً ولا تذكر ما أعطيته⁽¹⁾، ولعل ذلك نابعٌ من إدراكهما أن مثل هذا الفعل لا يحتاج المفعول الثاني في أحيان كثيرة، وليتبعها أدركا أن مثل هذه الأفعال قد لا تحتاج إلى المفعول الأول، كما في قوله تعالى: {فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى} (2).

وقد ورد هذا الفعل لازماً لا يطلب أي مفعول لا لفظاً ولا تقديرًا، وذلك كقول العرب: فلانٌ يعطي ويمنع، ولأن الفعل أعطى انطبع في أذهان النحاة، والمفسرين بقلبه المعروف، كان لا بد لهم أن يقدرُوا المفعول به، كما في الآية الكريمة: {فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى} (3). فقد فسرها الزمخشري بأن الإعطاء يعني أعطى حقوق ماله (4)، وجاء في تفسير ابن كثير: "أعطى ما أمر بإخراجه"، وجاء في فتح القدير: "بذل ماله في وجوه الخير" (5) وفي كتاب روح المعاني: "أعطى الطاعة" (6)، والجدير بالذكر أن المفسرين قدرُوا المفعول الثاني في حال وجود المفعول الأول، كتقديرهم في قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} (7).

(1) سيبويه، الكتاب ج 1، ص 37، ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 177

(2) سورة الليل، الآية 5.

(3) سورة الليل، الآية 5.

(4) الزمخشري، الكشاف، ج 4، ص 750

(5) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص 788.

(6) الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص 550

(7) سورة الضحى، الآية 5.

وفي حالة حذف المفعولين على حد قولهم - قدروا مفعولاً واحداً فقط، وذلك كتفسيرهم لهذه الآية . وقد كان في تفسير العلماء السابق تحميل النص القرآني ما لا يحتمل، وقد حذر ابن القيم الجوزية من أن يفسر كلام الله بمجرد الاحتمال النحوي، حيث يقول: "وينبغي أن يتقطن ههنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن، فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم، يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر فإنه لا يلزمه أن يحتمله القرآن..."(1). كما أن النص القرآني لا ضرورة فيه، فلو أراد الله سبحانه وتعالى أن يحدد هذه المعاني دون غيرها لذكرها، ولكنه ركز على عموم الإعطاء . ووقوع الفعل من الفاعل فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل والفاعل، ولربما كان أبو حيان الأندلسي قد اقترب من الصواب عندما قال "المقصود التثاء على المعطي دون التعرض للمعطي أو العطيّة"(2).

وفي الشواهد الشعرية جاء هذا الفعل لازماً ولم يأخذ مفعوله وتم المعنى دون الحاجة إلى التقدير، كقول أبي أسود الدؤلي:

نُيْمُولًا يُعْطِي وَيَزْعَمُ أَنَّهُ كَرِيمٌ وَتَأْبَى نَفْسُهُ وَضَرَانِبُهُ (3)

(1) ابن القيم، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، اعتنى به صابر بن فتحي بن إبراهيم، وفارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم الطبعة الأولى مج 2، ج3، ص29.

(2) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م، ج8، ص428.

(3) الدؤلي، أبو الأسود، ظالم بن عمرو (ت69هـ)، ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مؤسسة آيف للطباعة والتصوير، الطبعة الأولى، 1402هـ، 1982م، ص117.

وقول الأخطل:

لَا يَبْلُغُ النَّاسُ أَقْصَىٰ وَاَدْبِيهِ وَلَا يُعْطِي جَوَادًا كَمَا يُعْطِي وَلَا يَهْبُ (1)

وقول كثير عزة:

بَخُلْتُ فَكَانَ الْبُخْلُ مِنْكَ سَجِيَّةً فَلَيْتَكَ ذُو لَوْنَيْنِ يُعْطِي وَيَمْنَعُ (2)

ويتفق مع الفعل أعطى كل فعل جاء بمعناه، فيأخذ مفعولين ويقتصر على مفعول واحد، ويأتي لازماً لا يطلب أي مفعول، وذلك مثل:

الفعل (منح):

فقد جاء متعدياً إلى مفعولين، كقول جميل بثينة:

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُنَّ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوْدَةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا (3)

وقول عمر بن أبي ربيعة:

هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْحِسَانَ فُؤَادَهُ وَشَرَكْنَهُ فِي مُخِّهِ وَالْأَعْظَمُ (4)

فقد تعدى الفعل في البيت الأول إلى مفعولين، هما كلمة (البخيلة) وكلمة (ودنا)، وفي البيت الثاني أخذ كلمة (المودة) مفعولاً أولاً، وكلمة (غيرنا) مفعولاً ثانياً، أما في البيت الثالث، فأخذ كلمة (الحسان) مفعولاً أولاً، وكلمة (فؤاده) مفعولاً ثانياً.

وجاء هذا الفعل متعدياً إلى مفعول واحد لا غير، كقول عمر بن أبي ربيعة:

أَمِيرًا عَلَىٰ مَا شِئْتَ مِنِّي مُسَلِّطًا فَسَلِّ فَلَكَ الرَّحْمَنُ يَمْنَحُ سُؤلاً (5)

وقول المتنبي:

مَا لَنَا فِي النَّدَىٰ عَلَيْكَ اخْتِيَارُ كُلُّ مَا يَمْنَحُ الشَّرِيفَ شَرِيفُ (6)

(1) الأخطل ، الديوان، ص42

(2) كثير عزة، الديوان، ص175

(3) بثينة، جميل بن معمر، ديوان جميل بثينة، شرح وتحقيق عدنان زكي درويش، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص188

(4) ابن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص329.

(5) ابن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص484

(6) المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (ت354هـ)، ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق بدر الدين حاضري، محمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1992م، 1412هـ، ص240

فلم يحتج مفعولاً ثانياً لتمام معنى الجملة، بل اكتفى بمفعولٍ واحد، هو (سؤلاً) في البيت الأول، و(الشريف) في البيت الثاني.

كما جاء هذا الفعل لازماً لا يطلب أي مفعول كقول مهيار الديلمي:
وَاجْتَنَاهَا الْوَدَّ أَنْ أُمَّهَرَتْ أَنْفُسٌ مَا تَمْنَحُ أَوْ مَا تَرُومُ
فنرى أن الجملة قد تم معناها دون الحاجة إلى مفعولين أو حتى إلى مفعول واحد،
ولسنا هنا بحاجة إلى تقدير مفعول به.

الفعل (كسا)

أما في الفعل (كسا) الذي يدخل في هذا الباب، أيضاً فإنه يأتي متعدياً لاثنتين
ولو احد، ويأتي لازماً، فقد ورد متعدياً بمفعولين، كقوله تعالى: {فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا} (1)،

ومنه قول الفرزدق:

(2) غَدَاةَ كَسَا أَجْدَاةُ الْبَيْضِ وَالْقَنَا وَجُرْدًا تَعَادَى مِنْ كُمَيْتٍ وَأَشْقَرَا

وكقول جرير:

(3) وَإِذَا لَقِيتَ بَنِي خِصَافٍ فَقُلْ لَهُمْ يَوْمَ الزُّبَيْرِ كَسَا الْوُجُوهَ غُبَارًا

وجاء متعدياً لمفعول واحد، كقول الفرزدق:

(4) بِمِثْلِ سَيْوَفِ الْهِنْدِ إِذْ وَقَعَتْ وَقَدْ كَسَا الْأَرْضَ بَاقِي لَيْلِهَا الْمُتَجَوِّبِ

وكقول بشار:

(5) كَسَا وَأَعْطَى مِنْ ذُرَى مَالِهِ بَعَثًا وَلَا يُبْقِي لَكَ الْبَاعِثُ

وجاء هذا الفعل كغيره من أفعال هذا الباب لازماً لا يطلب أي مفعول، وذلك

كقول الحصين:

(1) سورة المؤمنون، الآية 14.

(2) الفرزدق، الديوان، مج 1، ص 340

(3) جرير، ديوان جرير، ص 172

(4) الفرزدق، الديوان، مج 1، ص 20

(5) ابن برد، الديوان، ص 231

عَلَيْهِنَّ فِتْيَانٌ كَسَاهُمْ مُحَرَّقٌ وَكَانَ إِذَا يَكْسُو أَجَادًا وَأَكْرَمًا (1)
الفعل (وهب)

وقد جاء الفعل وهب كغيره من أفعال هذا الباب متعدياً لمفعولين، وذلك كقول النمر بن تولب:

وَأَنْتَ وَهَبْتَهَا كَوْمًا جَلَادًا أُرَجِّي النَّسْلَ مِنْهَا وَالنَّتَاجَا (2)

ومتعدياً لمفعول واحد، وللتاني بحرف الجر، وهو ما جاءت عليه معظم الشواهد الخاصة بهذا الفعل، كقوله تعالى: {وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ} (3) وقول بشار:

أَرَى خَلْقًا قَدْ شَابَ قَبْلَ جِنَايَةٍ فَهَلَّا وَهَبْتُمْ قَلْبَهُ لِمَشِيبِ (4)

والجدير بالذكر أن الفعل وهب لم يرد في القرآن الكريم إلا متعدياً لمفعول واحد وللتاني بحرف الجر.

وجاء متعدياً لواحد ، ولم يتعدَّ للتاني لا بنفسه ولا بالجار وذلك كقول الأعشى:

يَهَبُ النَّجِيبَةَ وَالنَّجِيبَ بِسَرْجِهِ وَالْأَذْمَ بَيْنَ لَوَاقِحٍ وَعِشَارِ (5)

وجاء هذا الفعل لازماً لا يطلب مفعولاً به وذلك كقول الأخطل:

لَا يَبْلُغُ النَّاسُ أَقْصَى وَادِيهِ وَلَا يُعْطِي جَوَادًا كَمَا يُعْطِي وَلَا يَهَبُ (6)

وقول الفرزدق:

فَمَا الشَّجَاعَةُ إِلَّا دُونَ نَجْدَتِهِ وَلَا مَلُوهِبُ إِلَّا دُونَ مَا يَهَبُ (7)

(المهري، الحصين بن الحمام، سيرته وشعره، جمع وتحقيق : شريف علاونة، دار المناهج، عمان، الأردن.

(2) النمر بن تولب، الديوان، ص46

(3) سورة آل عمران، الآية8.

(4) بشار بن برد، الديوان، ص172

(5) الأعشى، الديوان، ص82

(6) الأخطل، الديوان، ص42

(7) الفرزدق، الديوان، مج1، ص92

ثانياً: أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

وهذا ما أسماه سيبويه "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك: حسب عبدالله زيدا بكرةً، وظن عمرُ خالداً أباك، وخال عبدالله زيدا أخاك⁽¹⁾،

وهذه الطائفة من الأفعال التي تنصب مفعولين، أصلهما مبتدأ وخبر، تغيرت أحوالها من التعدي لمفعولين إلى التعدي لواحد، أو اللزوم وذلك حسب المعنى الذي يريده المتكلم، وهذا ما تسعى الدراسة لإثباته.

الفعل (علم)

فهو من أفعال القلوب التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وليس لك كما يقول العلماء أن تقتصر على أحد دون الآخر، كقوله تعالى: {فَإِنْ عَلَّمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} ⁽²⁾ ويتعدى لمفعول واحد إذا جاء بمعنى عرف ⁽³⁾ كقوله تعالى: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً} ⁽⁴⁾. إلا أن الشواهد النحوية لا تؤيد ثباته على التعدية لاثنتين كما قُعد، فقد جاء هذا الفعل متعدياً لاثنتين ولو جاء لازماً، ولم يلتزم في تعديه لاثنتين، بل إن هذا الفعل لم يصرح في القرآن الكريم بمفعوليه إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: {فَإِنْ عَلَّمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} ⁽⁵⁾.

كما جاء المصدر المؤول ساداً مسد المفعولين في آيات كثيرة.

فأما تعديه لمفعولين فقد جاء في الآية السابقة: {فَإِنْ عَلَّمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} ⁽⁶⁾. وقول

الشاعر:

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ
إِلَيْكَ يَدِ وَأَجْفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ ⁽⁷⁾

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص39.

(2) سورة الممتحنة، الآية10.

(3) انظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص341

(4) سورة النحل، الآية78.

(5) سورة الممتحنة، الآية10.

(6) سورة الممتحنة، الآية10.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص208

فقد أخذ في الآية الكريمة مفعوليه وهما : الضمير (هنّ) مفعولاً أولاً، وكلمة (مؤمنات) مفعولاً ثانياً، وفي البيت الشعري أخذ الضمير (الكاف) مفعولاً أولاً وكلمة البازل مفعولاً ثانياً.

وهذه الشواهد من الشواهد التي احتج بها الـ نحاة على نصب الفعل (علم) لمفعولين اثنين، وجاء هذا الفعل متعدياً لمفعول واحد في شواهد كثيرة تفوق ما جاء عليها متعدياً لاثنين، إذا استثنينا المصدر المؤول الساد مسد المفعولين، بل إن هذا الفعل لم يصرح في القرآن الكريم بمفعوليه إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى : {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} (1).

ومن شواهد مجيئه متعدياً لواحد، قوله تعالى: {وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ} (2). وقوله تعالى: { وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ} (3). وقول الفرزدق:

فَلَوْ تَعَلَّمَ الْأَنْعَامُ شَيْئًا بِكَيْفِهِ وَلَكِنْ عَلَى الْجِرَاحِ تَبْكِي الْبَهَائِمِ (4)
وقول ابن الدمينية:

زَعَمَتْ أُمَيْمَةٌ وَهِيَ تَعَلَّمُ غَيْرَهُ أَنِّي شَرَيْتُ وَصَالَهَا بِوِصَالِ (5)
فأخذ الفعل مفعوله في الآية الأولى، وهو (خيراً) وفي الآية الثانية (شيئاً)، أما في البيت الأول فأخذ كلمة (شيئاً) مفعولاً له، وفي البيت الثاني كلمة (غيره)، ولم يحتج الفعل إلى مفعول ثانٍ ليتم معناه.

(1) سورة الممتحنة، الآية 10.

(2) سورة الأنفال، الآية 23.

(3) سورة الجاثية، الآية 9.

(4) الفرزدق، الديوان، مج 2، ص 251

(5) ابن الدمينية، عبدالله بن عبيدالله بن أحمد (ت 130هـ)، ديوان ابن الدمينية، صنعة أبي العباس بن ثعلب، ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة العروبة، ص 145.

وقد أدرك العلماء مجيء هذا الفعل متعدياً لواحد، ووضعوا له ضابطاً وذلك أنه إذا جاء بمعنى عرف⁽¹⁾، كقوله تعالى: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً} (2).

والذي يتضح من خلال النصوص أن الفعل (علم) يحمل معنى (عرف) في كل أحواله، فقد جاء في اللسان : عرف العرفان: العلم⁽³⁾ وجاء في القاموس المحيط : عرفه يعرفه معرفةً و عرفاناً : علمه⁽⁴⁾ كما ذكر صاحب القاموس : علم بمعنى عرف، حيث يقول: "علمه، كسمعه، علماً بالكسر: عرفه"⁽⁵⁾.

ومن هذا يتبين أن الفعل علم يأتي متعدياً لواحد، رغم منع سيبويه والأخفش حذف أحد المفعولين في أفعال اليقين لغير دليل منعاً مطلقاً⁽⁶⁾.

وقد جاءت شواهد قرآنية ونثرية وشعرية كثيرة سدَّ فيها المصدر المؤول - كما يقول النحاة - مسد المفعولين، والمتتبع للمصادر المؤولة يجدها في جميع حالاتها، تسد مسد كلمة واحدة، كالفاعل في قولهم عجبني أنك واقف، أي وقوفك، والمبتدأ في قوله تعالى : {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (7). أي صيامكم خير لكم.

وفي المفعول به في قول القائل: وددت لو تزورنا، أي: وددت زيارتك. فلماذا في هذه الأفعال يسد مسد كلمتين؟ وما هما الكلمتان اللتان تكونان مفعولين في مثل قوله تعالى : {اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (8). وقوله تعالى: {اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا} (9). وقوله تعالى: {عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ} (10). وقول عنتره:

أَلَمْ تَعْلَمْ لَحَاكَ اللَّهُ أَنِّي أَجِمْ إِذَا لَقَيْتُ ذَوِي الرَّمَّاحِ (11)

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 341

(2) سورة النحل، الآية 78.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة عَرَفَ، ج 9، ص 282

(4) الفيروز آبادي محمد بن يعقوب الشيرازي، ت 817هـ، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

1400هـ، 1980م، ج 3، ص 173

(5) المرجع نفسه، ج 4، ص 151

(6) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج 2، ص 70.

(7) سورة البقرة، الآية 184.

(8) سورة المائدة، الآية 98.

(9) سورة الحديد، الآية 17.

(10) سورة البقرة، الآية 235.

(11) ابن شداد، الديوان، ص 65

وقول الفرزدق:

وَالْخَيْلُ تَعْلَمُ أَنَّهَا فُرْسَانُهَا وَالْعَاطِفُونَ بِهَا وَرَاءَ الْمُسْلِمِ (1)

ومثلها كثير جداً في كلام العرب . والذي يتبين أن هذه المصادر تؤول بكلمة واحدة فقط، ففي الآية الأولى اعلموا شدة عقاب الله، وفي الثانية اعلموا إحياء الله للأرض بعد موتها، وفي الثالثة : علم الله ذكركم لهنّ، وفي البيت الأول علم الأقسام سيادتكم. وفي الثاني علمت الخيل فروسيتها لها.

وهذا دليل واضح على مجيء الفعل (علم) متعدياً لمفعول واحد فقط.

ثم إن هذه الأفعال إذا بنيت للمجهول فإنها تأخذ المصدر المؤول نائباً عن الفاعل. مثل قوله تعالى : { قَالَ بَلْ أُلْتُوا بِإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى } (2) فجاء المصدر المؤول نائباً عن للفعل (خيّل)، وهو مبني للمجهول من الفعل خال، الذي ينصب مفعولين، وفي هذه الحالة لا يُقسّم المصدر المؤول إلى قسمين، أحدهما نائب عن الفاعل والآخر مفعول به كما هو شأن المفعولين في الجملة . وهذا دليل آخر على أن المصادر المؤولة تؤدي دور كلمة واحدة فقط.

كما جاء هذا الفعل لازماً لا يطلب أي مفعول، كقوله تعالى: { فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } (3). وقوله تعالى: { قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ } (4). فقد جاء الفعل (يعلم) و(تعلمون) في الآية الأولى لازماً، لا يطلب أي مفعول، رغم محاولة بعض المفسرين تقدير مفعول به لهذا الفعل.

فقد أورد الطبري في تفسيره هذه الآية، بقوله : " والله أيها الناس يعلم خطأ ما تمثلون وتضربون من الأفعال وصوابها وغير ذلك من سائر الأشياء، وأنت لا تعلمون صوابه من خطئه (5) .

(1) الفرزدق، الديوان، مج2، ص227

(2) سورة طه، الآية66.

(3) سورة النحل، الآية74.

(4) سورة الزمر، الآية9.

(5) الطبري، جامع البيان ج14، ص148.

ولعلّ الطبري اقترب من الصواب حين قال وسائر الأشياء ، أي أن التركيز على عموم العلم لا على المعلوم. وقد أورد صاحب زاد المسير في تفسيره أربعة أقوال: أولها غلب ضرب المثل وأنتم لا تعلمون وذلك قوله السائب، والثاني: يعلم أنه ليس له شريك، وأنتم لا تعلمون أنه ليس له شريك، قاله مقاتل . والثالث: يعلم خطأ ما تضربون من الأمثال، وأنتم لا تعلمون صواب ذلك من خطئه . والرابع: يعلم ما كان ويكون وأنتم لا تعلمون قدر عظمته حين أشركتم به⁽¹⁾.

واختلاف المفسرين في المعلوم يدل على أنه مبهم، فاستغنى الفعل عن مفعوله أو مفعوليّه. وهذه الآية من الشواهد التي أوردها ابن هشام في أوضح المسالك شاهداً على تجويز أكثر النحاة حذف المفعول به، اقتصاراً لغير دليل⁽²⁾.

أما في الآية الثانية، فلعلّ الواحدي اقترب من الصواب، حين فسّر هذه الآية بقوله هل يستوي العالم والجاهل⁽³⁾.

فالتركيز في هذه الآية على العلم، وليس هناك داعٍ لذكر المعلوم . وكأنك قلت لا يستوي المتصف بالعلم، وغير المتصف به.

ويقلّ هنا الفعل لازماً في شواهد شعرية كثيرة . مرةً متعدية بحرف جر، كقول بشر بن أبي خازم:

تُؤمِّلُ أَنْ أُؤوبَ لَهَا بِنَهَبٍ وَلَمْ تَعْلَمْ بِأَنَّ السَّهْمَ صَابَاً (4)

فقد تعدى إلى مفعوله بحرف الجر الباء ولم يتعدّ بنفسه، وكقول العرجي:

سَارَ بِالْخَيْلِ وَالْحُمُولِ فَلَمْ تَعْلَمْ فُرَيْشٌ بِذَلِكَ حِينَ أَتَاهَا (5)

فتعدى بالباء أيضاً، وقد يأتي هذا الفعل لازماً لا يتعدى لا بنفسه ولا بحرف الجر. وذلك مثل قول الحارث بن حلزة:

(الجهزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، ت 597، زاد المسير، المكتب الإسلامي بيروت،

الطبعة الثالثة، 1404هـ، ج4، ص471

(2) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص70

(3) الواحدي، أبو الحسن، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2، ص390.

(4) ابن أبي خازم، بشر، الديوان، ص35

(5) العرجي، الديوان، ص341

- وَفَعَلْنَا بِهِمْ كَمَا عَلَّمَ اللَّهُ (1) وَمَا لِلْحَائِنِينَ دِمَاءٌ (1)
 وقول الأعشى:
 أم الصَّبْرُ أَحَجَى فَإِنَّ امْرَأً (2) سَيَنْفَعُهُ عِلْمُهُ إِنْ عَلِمَ (2)
 وقول ابن الدمينية:
 وَيَلُّ الْأَعْيَسِرِ تَكَلَّتْهُ أُمُّهُ (3) لَوْ عَلِمَ الْأَعْسَرُ طَالَ غَمُّهُ (3)
 ففي الشواهد السابقة جاء الفعل علم لازماً لا يطلب أي مفعول.

الفعل (ظن):

- لمفعول القلوب، التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر (4) كقوله تعالى:
 {وَأَنبِي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مُبْرُورًا} (5). وقوله تعالى: {إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا} (6). وقول
 الفرزدق:
 أَظُنُّكَ مَفْجُوعًا بِرَبِّعٍ مُنَافِقٍ (7) تَلَبَّسُ أَثْوَابَ الْأَخْيَانَةِ وَالْغَدْرِ (7)
 وقوله:
 زِيَادَ بْنَ حَرْبٍ لَوْ أَظُنُّكَ تَارِكِي (8) وَذَا الضَّغْنِ قَدْ خَشَمْتَهُ غَيْرَ ظَالِمٍ (8)
 فأخذ في الآية الأولى الضمير (الكاف) مفعولاً أولاً، وكلمة (مثوراً) مفعولاً
 ثانياً، وفي الآية الثانية أخذ الضمير (الكاف) مفعولاً أولاً، وكلمة (مسحوراً) مفعولاً
 ثانياً.
 أما في الأبيات فأخذ الضمير (الكاف) مفعولاً أولاً، وكلمتي (مفجوعاً) و(تاركي)
 مفعولاً ثانياً لكل من البيتين.

(1) ابن حلزة، الحارث، الديوان، ص33

(2) الأعشى، الديوان، ص168.

(3) ابن الدمينية، الديوان، ص212.

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص170

(5) سورة الإسراء، الآية104.

(6) سورة الإسراء، الآية101.

(7) الفرزدق، الديوان، مج1، ص301.

(8) المرجع نفسه، مج2، ص215.

وقد منع النحاة حذف أحد مفعولي ظنّ دون الآخر منعاً مطلقاً⁽¹⁾، إلا أنه ورد عن العرب قولهم : ظننت ذاك، كما أن كثيراً من الشواهد تؤيد مجيء الفعل ظنّ متعدياً لواحد، وذلك كقول عنتره:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ⁽²⁾
وقول الخنساء:

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي الْخُرُوبَ بَالًا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزاً⁽³⁾
فأخذ الفعل ظنّ مفعولاً واحداً، لم يتجاوزه إلى الثاني، ففي البيت الأول أخذ كلمة (غيره) مفعولاً به، وفي المثال الثاني أخذ كلمة (عجراً).

وقد يتعدى هذا الفعل لواحد وللتاني بحرف الجر، كقول علي بن أبي طالب:
يَظُنُّ النَّاسُ بِي خَيْرًا وَإِنِّي لَشَرُّ الْمَلِكِ إِنْ لَمْ تَعْفُ عَنِّي⁽⁴⁾
فأخذ (خيراً) مفعولاً أولاً وتعدى للتاني بحرف الجر (الباء)، ومثله قول
الخطيبه:

وَلَا تَعْتَدِرُ بِالْعُدْمِ عِلَّ الَّذِي طَرَا يَظُنُّ لَنَا مَالًا فَيُوسِعَنَا ذَمًّا⁽⁵⁾
فأخذ مفعوله (مالاً) والتاني تعدى له بحرف الجر (اللام).

إضافة إلى ذلك فقد جاء مفعوله مصدراً مؤولاً، وقد سبق وأن أثبتت الدراسة مجيء المصدر المؤول ساداً مسد مفعول واحد لا غير، وذلك لأنه يعوض بكلمة واحدة، وأن مجيئه نائباً عن الفاعل يلغي فكرة وجود مفعول آخر.

ومن شواهد مجيء مفعول ظنّ مصدراً مؤولاً قوله تعالى: {الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا

رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}⁽⁶⁾. وقول الخنساء:

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ص181.

(2) ابن شداد، الديوان، ص15

(3) الخنساء، ديوان الخنساء، ص59.

(4) ابن أبي طالب، علي، الديوان، ص144

(5) الخطيبه، الديوان، ص272

(6) سورة البقرة، الآية46.

جَزَزْنَا نَوَاصِي فُرْسَانِهَا وَكَانُوا يَظُنُّونَ أَنْ لَا تُجَزَّأُ (1)
وقول حسان:

فَطَارَ الْغَوَاةُ بِأَشْيَاعِهِمْ إِلَيْهِ يَظُنُّونَ أَنْ يُخْتَرَمَ (2)
وقول الفرزدق:

أَكَّانَ الْبَاهِلِيُّ يَظُنُّ أَنِّي سَأَقْعُدُ لَا يُجَاوِزُهُ سِبَابِي (3)
وجاء هذا الفعل لازماً لا يطلب أي مفعول، كقوله تعالى: {وَوَظَنَّا ظَنَّ السُّوءِ وَكُتْمَ قَوْمٍ
بُورًا} (4). وقوله تعالى: {وَوَظَنَّا بِاللَّهِ الظُّنُونَا} (5).

ومنه قول الراعي النميري:

نَصَبْتُ بِهَا رِوَائِي فَوْقَ شُعْتِ بِمَوْمَاتٍ يَظُنُّونَ الظُّنُونَا (6)

فقد جاء الفعل فيها لازماً، لا يحتاج لذكر مفعول أو مفعولين، وقد عمل في مصدره
الظن، كما تعمل ذهب في الذهاب (7) على حد تعبير سيبويه -، أو كما تعمل الأفعال التي
لا تتعدى في المصدر إذا قلت: قمت قياماً (8) على حد تعبير ابن السراج -، ولعل ذلك
اعترافٌ ضماني منهما بمجيء هذا الفعل لازماً لا يطلب أي مفعول.

الفعل (حسب):

وهو فعل من الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين، أصلهما مبتدأ وخبر (9)، كقوله
تعالى: {لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ} (10). فأخذ الضمير (الهاء) مفعولاً أولاً، وكلمة (شراً) مفعولاً
ثانياً، وقوله تعالى: {وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ} (11). وقول زهير:

-
- (1) الخنساء، ديوان الخنساء، ص59.
 - (2) ابن ثابت، حسان، الديوان، ص431
 - (3) الفرزدق، الديوان، مج1، ص32
 - (4) سورة الفتح، الآية12.
 - (5) سورة الأحزاب، الآية10.
 - (6) الراعي النميري، الديوان، ص267
 - (7) سيبويه، الكتاب، ج1، ص40.
 - (8) السراج، الأصول في النحو، ص181.
 - (9) انظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص170 وانظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص39.
 - (10) سورة النور، الآية11.
 - (11) سورة النور، الآية15.

وَمَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسَبْ عَدُوًّا صَدِيقَهُ وَمَنْ لَا يُكْرِمُ نَفْسَهُ لَا يُكْرِمُ (1)
وقول حاتم الطائي:

وَحَتَّى حَسِبْتُ اللَّيْلَ وَالصُّبْحَ إِذَا بَدَا حِصَانَيْنِ سَيَّالَيْنِ جَوْنًا وَأَشْقَرًا (2)
فهذه شواهد جاء فيها الفعل حسب متعدياً لمفعولين، وقد جاء هذا الفعل متعدياً لمفعول واحد، وللثاني بحر الجر، كقوله تعالى: {فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} (3). فأخذ الضمير (الهاء) مفعولاً أولاً وتعدى إلى مفعوله الثاني بحرف الجر الباء، ويرى القرطبي أن "لا تحسبهم بالباء وفتح الباء إعادة تأكيد، ومفعوله الأول الهاء والميم والمفعول الثاني محذوف" (4).

ويأتي هذا الرأي رغم منع النحاة حذف أحد مفعولي حسب، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

خَلِيلِيَّ إِنَّ الْحُبَّ أَحْسَبُ قَاتِلِي فَقَاضٍ عَلَى نَفْسِي كَمَا بَرَى عَظْمِي (5)

فأخذ (قاتلي) مفعولاً له.

كما جاء المصدر المؤول في شواهد كثيرة ساداً مسد مفعولي حسب، مثل قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ} (6).

وقول حسان:

وَقَدْ كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ أَصْلِي أَصْلُكُمْ حَتَّى أَمَرْتُمْ عَبْدَكُمْ فَهَجَانِي (7)

وهذا ما لا يُسلم به فالمصدر المؤول يسد مسد كلمة واحدة كما سلف، وفي الآية السابقة كان لبعض النحاة رأي بأن المصدر المؤول مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: أحسبتم دخولكم الجنة واقعاً⁽¹⁾، ويشهد على ذلك قول بشار:

(1) ابن أبي سلمى، زهير، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه: علي إبراهيم أبو زيد، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م، ص214.

(2) الطائي، حاتم، الديوان، ص255

(3) سورة آل عمران، الآية188.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج2، ص34.

(5) ابن أبي ربيعة، الديوان، ص357

(6) سورة آل عمران، الآية142.

(7) ابن ثابت، الديوان، ص480

مَوْلَعًا بِالْخُلُوفِ مِمَّا الْأَقْبِي أَحْسَبُ الْعَيْشَ أَنْ أَكُونَ الْوَحِيدًا (2)
فقد أخذ الفعل حسب كلمة (العيش مفعولاً أولاً) والمصدر المؤول (أن أكون
الوحيداً) مفعولاً ثانياً.

وقد ورد هذا الفعل لازماً لا يأخذ أي مفعول، وهذا ما أجازته النحاة، ففي حديثهم
عن قول العرب (ظننت ذاك) جعلوا (ذاك) سادة عن المصدر، وعمل فيها ظن كما
تفعل الأفعال التي لا تتعدى مثل ذهب بالذهاب أو قام بالقيام⁽³⁾.

كما جوزّ النحاة بالإجماع حذف مفعولي أفعال القلوب اختصاراً⁽⁴⁾، ومن الشواهد
التي ورد فيها الفعل حسب لازماً قول الكميت:

وَلَمْ يَقُلْ بَعْدَ زَلَّةٍ لَهُمْ كَرُّوا الْمَعَاذِيرَ إِنَّمَا حَسِبُوا⁽⁵⁾

وقول آخر:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حَبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ⁽⁶⁾
فالفعل هنا لم يطلب أي مفعول.

الفعل (زعم):

وقد صنّفه العلماء في باب الفعل المتعدي إلى مفعولين، وذلك كقول الشاعر:

زَعَمْتِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيحًا⁽⁷⁾

وقول بشار:

إِنَّ الَّتِي زَعَمْتَ فُؤَادَكَ مَلَّهَا خُلِقْتَ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوَى لَهَا⁽⁸⁾

فنصب الفعل مفعولين هما الياء، وشيخاً في الشاهد الأول، وفؤادي وملها في
الشاهد الثاني، إلا أننا نلاحظ قلة مجيئه متعدياً لمفعولين مقارنة بمجيء مفعوله

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج2، ص34.

(2) ابن برد، الديوان، ص286

(3) سيبويه، الكتاب، ص40؛ ابن السراج الأصول، ص181.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص69.

(5) الأسيدي، الكميت بن زيد، الديوان، ص38.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص216.

(7) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص172.

(8) ابن برد، الديوان، ص586.

مصدراً مؤولاً كغيره من أفعال هذا الباب، كقوله تعالى: {إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ} (1). وقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ} (2).

وقول الفرزدق:

لَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي هَجَوْتُ لِحَالِدٍ لَهُ كُلُّ نَهْرٍ لِلْمُبَارَكِ أَكْدَرًا (3)

وقول آخر:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةَ يَا مَرْبَعُ (4)

والشواهد في ذلك لا تكاد تحصر، وكان الأصل في هذه الأفعال أن تلازم المصدر المؤول والذي يمثل كما أسلفنا مفعولاً واحداً.

وجاء هذا الفعل لازماً يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، وذلك كقول حسان:

زَعَمَ ابْنُ نَابِغَةَ اللَّئِيمِ بِأَنَّهَا لَا نَجْعَلُ الْأَحْسَابَ دُونَ مُحَمَّدٍ (5)

وقد جاء هذا الفعل لازماً لا يطلب أي مفعول، وذلك كقوله تعالى: {أَيُّ شُرَكَائِكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} (6). وقول تعالى: {وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ} (7).

وقول كعب بن زهير:

وَمَا تَمَسَّكَ بِالْوَصْلِ الَّذِي زَعَمْتَ إِلَّا كَمَا تُمْسِكُ الْمَاءَ الْغَرَابِيلُ (8)

وقول العرجي:

(1) سورة الجمعة، الآية 6.

(2) سورة النساء، الآية 60.

(3) الفرزدق، الديوان، مج 1، ص 296.

(4) جرير، الديوان، ص 62.

(5) ابن ثابت، الديوان، ص 207.

(6) الأنعام، الآية 22.

(7) سورة الكهف، الآية 52.

(8) ابن زهير، الديوان، ص 29.

قَالَتْ كِلَابَةٌ مِّنْ هَذَا فَقُلْتُ لَهَا أَنَا الَّذِي أَنْتِ مِنْ أَعْدَائِهِ زَعَمُوا(1)

وقد جاءت باقي أفعال هذا الباب على ما جاءت عليه هذه الأفعال، فتنوعت في تعديها لاثنتين أو لواحد أو لازمة لا تطلب أي مفعول، بل إن بعضها يكثر فيه عدم تعديه لاثنتين، فلو أخذنا مثلاً الفعل درى والذي صنف في هذا الباب وشاهده قول الشاعر:

دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرُوَ فَاغْتَبَطُ فَإِنَّ اغْتَبَطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ(2)

إلا أن الأكثر في هذا الفعل تعديه بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى إلى الآخر بنفسه، نحو: (ولا أدراكم به)(3).

وتجدر الإشارة هنا أن أفعال القلوب يجوز حذف مفعوليهما، أي أن تأتي لازمة، وهذا ما عليه أكثر النحاة(4).

وقد جوز بعضهم حذف أحد مفعوليهما دون الآخر، وذلك عند قياسهم الفعل يدعو على الفعل ظن في قوله تعالى: {يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِبُسِّ الْمُؤْمِنِ وَلِبُسِّ الْعَشِيرِ}(5). فقد جاء في المعنئين يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما أن معناه يظن؛ لأن أصل يدعو معناه يسمى فكأنه قال: يسمى من ضره أقرب من نفعه إلهاً ولا يصدر عن ذلك يقين واعتقاد فكأنه قيل يظن، وعلى ها القول فالمفعول الثاني محذوف... (6) وهذا ما خالفه أكثر النحاة (7)، ثم إن النحاة لم يبينوا علة نصب هذه الأفعال لمفعولين، فهل كان المعنى القلبي هو الأساس في نصبها؟ وهذا ما لا يُسلم به "فليس كل فعل قلبي ينصب للمفعولين، بل القلبي

(1) العرجي، الديوان، ص313.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص171.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص34.

(4) ابن هشام أوضح المسالك، ج2، ص70.

(5) سورة الحج، الآية13.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص309.

(7) ابن الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص152، 153.

ثلاثة أقسام، ما لا يتعدى بنفسه نحو فكّر وتفكّر، وما يتعدى لواحد، نحو عرف وفهم، وما يتعدى إلى ثلاثة...»⁽¹⁾.

أم أن هذه الأفعال تنصب بذاتها؟ وهذا ما لم يُسلّم به أيضاً، فهذه الأفعال لا تتعدى لاثنتين إذا اختلف معناها، فظنّ تأتي بمعنى اتهم، وتتعدى لواحد، ورأى من الرأي أو من البصر والمشاهدة، وحجا بمعنى قصد، نحو حجوت بيت الله، ووجد بمعنى حزن⁽²⁾.

فهذه الأفعال شكلها واحد مختلفة في ا لمعنى، ويتبين مما سبق، أنّ أفعال القلوب تأتي متعدية كما نص النحاة، وتأتي في التداول السياقي متعدية لواحد، كما تأتي لازمة.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص31.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص341

الخاتمة:

بعد حمد الله وشكره، فقد تعايشت مع التعدي واللزوم شهورا عديدة فعاينت شواهد عند النحاة، وحاولت مقارنة هذه الشواهد بالكلام العربي وخاصة القرآن الكريم والشعر، وهما المصدر الأول الذي أخذ منه النحاة شواهدهم، ووقفت ملياً في دراسة هذه الشواهد، فتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: إن الفصل الصارم بين أفعال اللغة والجزم بأن لكل فعل استخداماً ثابتاً يكون فيه إما متعدياً وإما لازماً لهو قتل لروح اللغة وبلاغتها، وفيه تجنُّ واضح على معنى اللغة، وقد نشأ من ذلك أن أخذ النحاة والمفسرون يقدرّون مفعولاً لكل فعل متعدٍّ فأدخلوا في الكلام ما ليس فيه، وحملوا النص ما لا يحتمل، وهذا ما لا تقبله اللغة، وخاصة في كلام الله عز وجل.

ثانياً: لقد ورد في القرآن الكريم والشعر العربي أفعال، قال النحاة إنها لازمة، ولكنها أخذت مفعولاً واضحاً رغم محاولة العلماء بنفي إدراجها في باب المفعول، كما جاء في بعض الأفعال التي يرون أنها متعدية، ويجزمون بتعديها، لا تطلب أي مفعول، وإنما تركز على حدوث هذه الأفعال واتصاف الأفعال بها فقط، وهذا ما عليه الفعل اللازم.

ثالثاً: إن ما تسعى إليه الدراسة في أن الفعل الواحد يكون متعدياً، ويكون لازماً، في الوقت ذاته لا يعني الفوضى والاضطراب، وإنما تبحث عن المرونة كما هي اللغة العربية، التي اتسمت بمرونتها وتقبلها لآراء كثير من العلماء، وعلى أزمنة طويلة، وتسعى الدراسة إلى ربط هذه الأفعال بدلالاتها البلاغية ووظيفتها التي تؤديها في الجملة.

رابعاً: إلغاء فكرة نزع الخافض والمنصوب على نزع الخافض، واعتبار ذلك من باب المفعول به.

المراجع

القرآن الكريم

- آبادي، الفيروز محمد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي. (ت817هـ) (1400هـ/1980م). **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- بن أبي الصلت ، أمية. (ت5هـ) **ديوان أمية بن أبي الصلت** ، جمع وتحقيق ودراسة وصنعة: د. عبد الحفيظ السطلي، (د.ط).
- الأحوص الأنصاري، عبد الله بن محمد، (ت105هـ) (1998م). **ديوان الأحوص الأنصاري**، تحقيق وشرح سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت.
- الأخطل، غوث بن غياث . (1992م). **ديوان الأخطل**، شرحه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.
- الأسدي، بشر بن أبي خازم. (1415هـ/1994م). **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي.
- العشى، ميمون بن قيس . (ت7هـ) (1407هـ/1987م) **ديوان الأعشى الكبير** ، شرحه وقدم له مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- امرؤ القيس. (ت80ق.هـ) (2004م) **ديوان امرؤ القيس** ، قدم له وشرحه ووضع فهارسه: صلاح الدين الهواري، دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد . (ت577هـ) (1415هـ/1995م). **أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد . (ت577هـ). **الإنصاف في مسائل الخلاف** تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أنيس، إبراهيم. (1975م) **من أسرار اللغة** ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة.

بشار بن برد. (ت167هـ) **ديوان بشار بن برد** ، شرحه ورتب قوافيه مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

بنت الشاطئ، عائشة عبدالرحمن . (د.ت) **التفسير البيان للقرآن الكريم** ، دار المعارف، الطبعة السادسة.

البيضاوي. (ت791هـ) (1416هـ/1996م). **تفسير البيضاوي**، تحقيق عبدالقادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت.

ابن ثابت، حسان. (ت54هـ) **ديوان حسان بن ثابت**، ضبط الديوان وصححه : عبدالرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

الجرجاني، عبدالقاهر. (د.ت) (1428هـ/2007م). **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رضوان الداية، وفايز الداية، دار الفكر، الطبعة الأولى.

جرير بن عطية بن حذيفة . (ت110هـ) (1415هـ/1995م). **ديوان جرير**، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

جميل بن معمر . (ت82هـ) (1994). **ديوان جميل بثينة**، شرح وتحقيق عدنان زكي درويش، دار الفكر العربي، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني . (ت392هـ) (1421هـ/2001م). **الخصائص**، تحقيق عبدالحميد هندراوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد . (ت597هـ). **زاد المسير** ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.

الجوهري، إسماعيل بن حماد . (1404هـ/1984م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار الملايين، بيروت.

حسان، تمام. (1979م) **اللغة العربية معناها ومبناها** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.

الحصين بن الحمام المُرِّي . (د.ت). **سيرته وشعره**، جمع وتحقيق: شريف علاونة، دار المناهج، عمان، الأردن.

الخطيئة جرول بن أوس (ت45هـ)(1401هـ/1981م). ديوان الخطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي . (1413هـ-1993م). تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الدولي، أبو الأسود . (ت69هـ)(1402هـ/1982م) ديوان أبي الأسود الدولي ، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة آيف للطباعة والتصوير.

ابن الدميني عبدالله بن عبيدالله بن أحمد . (ت130هـ). ديوان ابن الدميني ، صنعة أبي العباس بن ثعلب، ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة العروبة.

ابن ربيعة، المهلهل. (ت95ق.هـ)(1996م). ديوان المهلهل بن ربيعة ، إعداد وتقديم: طلال حرب، دار صادر، بيروت.

الراعي النميري. (ت90هـ)(1401هـ/1980م) ديوان الراعي النميري ، تحقيق: راينهرت فايبرت، بيروت.

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله . (ت794هـ)(1391هـ). البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله، محمود بن غمر بن محمد . (1415هـ/1995م). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل . رتبته وضبطه وصححه محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السامرائي، فاضل. (1986م). معاني النحو، جامعة بغداد.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي . (ت316هـ) (1420هـ/1999م). الأصول في النحو ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة.

سعد، حسن خميس . (د.ت). نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء
والمحدثين، (د.ط).

أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي . (ت982هـ)
(1419هـ/1999م). وضع حواشيه: عبداللطيف عبدالرحمن، منشورات

محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1.

سيبويه، أيثر عمرو بن عثمان بن قنبر . (ت180هـ). (د.ت). الكتاب، تحقيق
وشرح: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

السيد الحميري. (ت173هـ)(1420هـ/1999م).ديوان السيد الحميري ، شرحه
وضبطه وقدم له ضياء حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة النور
للمطبوعات، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر . (ت911هـ). (1985م). الأشباه
والنظائر، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر . (ت911هـ)(1399هـ/1979م).
همع الهوامع تحقيق وشرح : عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،
الكويت.

الشريف الرضي. (1994م).ديوان الشريف الرضي ، صححه وقدم له إحسان
عباس، دار صادر، بيروت.

الشمسان، أبو أوس إبراهيم . (1406هـ/1986م). الفعل في القرآن الكريم تعديده
ولزومه، طبع وتصميم ذات السلال للطباعة والنشر، الكويت.

الشلنكي، محمد بن علي بن محمد . (ت1250هـ). (د.ت). فتح القدير، دار ابن
كثير، دمشق ، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق.

ضيف، شوقي. (1986م). تجديد النحو، دار المعارف.

أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب (ت3ق.هـ)(1414هـ/1994م). ديوان أبي
طالب، جمعه وشرحه محمد التونجي، دار الكتاب العربي.

الطبري. (ت31هـ)(1415هـ/1994م) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، هذبه وحققه وضبط نصه وعلق عليه : بشار عواد معروف، وعصام فارس الخرستاني، مؤسسة الرسالة.

الطرماح. (ت125هـ)(1388هـ/1968م). **ديوان الطرماح**، حققه: عزة حسن، دمشق، (د.ط).

الطفيل الغنوي. (ت13ق.هـ)(1997م). **ديوان الطفيل الغنوي** ، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت.

العباس بن مرداس . (ت18هـ)(1412هـ/1991م) **ديوان العباس بن مرداس** ، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة.

عبد، محمد. (1985م). **تفسير جزء (عم)**، دار مكتبة الهلال، بيروت.

العجلي، أبو النجم . (ت130هـ)(1401هـ/1981م) **ديوان أبي النجم العجلي** ، شعره ورجزه صنعه وشرحه علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض.

ابن، عقيلال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك . (ت769هـ) (1416هـ/1990). **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين. (ت616هـ)(1416هـ/1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار الطليمات، دار الفكر والمعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين . (ت616هـ). (د.ت). **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

العلائي، صلاح الدين بن كيكليدي . (1410هـ/1992م). **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق الدكتور: حسن موسى الشاعر، دار البشير، ط1.

علي بن أبي طالب . (ت40هـ). (د.ت). **ديوان الإمام علي** ، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، دار ابن زيدون، بيروت، لبنان.

عمارة خليل أحمد . (د.ت). العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، (د.ط).

عمر بن أبي ربيعة . (ت93هـ)(1412هـ/1992م). دليل عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، عنتر بن شداد . (ت22ق.هـ). (د.ت)ديوان عنتر بن شداد ، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت.

الغزي، محمد بن محمد بن محمد . (ت1061هـ). (1415هـ). إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن، تحقيق خليل محمد العربي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى،.

الغلاييني، مصطفى. (1418هـ/1997م)جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية، صيداء، بيروت، راجع هذه الطبعة ونقحها د . محمد أسعد النادري، الطبعة الرابعة والثلاثون.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، (ت395هـ). (1414هـ-1993م). الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، حققه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد . (ت207هـ). (د.ت).معاني القرآن ، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد . (ت175هـ). (د.ت). معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.

الفرزدق، همام بن غالب . (ت114هـ)(1380هـ/1960م).ديوان الفرزدق ، دار صادر، دار بيروت، بيروت.

القرطبي، ابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبدالرحمن اللخمي . (1982م). الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري . (ت671هـ)(1417هـ/1996م).
الجامع لأحكام القرآن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان.

لقيليني ثلمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية . (د.ت).
بدائع الفوائد، اعتنى به صابر بن فتحي بن إبراهيم، وفارس بن فتحي بن
إبراهيم، دار ابن الهيثم.

كثير عزة. (ت105هـ)(1416هـ/1995م)ديوان كثير عزة ، شرح قدري مايو،
دار الجيل، بيروت.

ابن كثير، القرشي دمشقي. (ت774هـ). (د.ت)تفسير القرآن العظيم ، دار
الفكر، عمان، (د.ط).

كعب بن زهير. (ت26هـ)(1414هـ/1994م)ديوان كعب بن زهير ، صنعة
الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري، قدم له ووضع هوامشه
وفهارسه د.حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

المتنبي، أبو الطيب . (ت354هـ)(1992م/1412هـ)ديوان أبي الطيب المتنبي ،
تحقيق بدر الدين حاضري، محمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت لبنان.
محمد عاشور محمد. (1413هـ/1992م). قطرب وأثره في الدراسات النحوية، دار
الطباعة المحمدية، ط1.

مصطفى، إبراهيم. (1959م). إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،
القاهرة.

الملخ،حسن خميس سعد . (2000م). نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء
والمحدثين، دار الشروق، رام الله، الطبعة الأولى.

ابن الملوح، قيس. (ت68هـ)(1410هـ/1990م). ديوان قيس بن الملوح مجنون
ليلى، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق يسري عبدالغني، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان.

الملياني، موسى بن محمد، معجم الأفعال المتعدية.

- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الأفريقي المصري .
(ت711هـ)(1424هـ/2003م). لسان العرب، حققه وعلق عليه ووضع
حواشيه أحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد
علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد . (ت518هـ). (د.ت). مجمع الأمثال، تحقيق
محمد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.
- النابغة الذبياني زياد بن معاوية . (ت181ق.هـ). (د.ت)ديوان النابغة الذبياني ،
تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
- النابغة الشيباني عبدالله بن المخاريق . (1998).ديوان النابغة الشيباني، تحقيق :
محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت.
- النابغة الشيباني. (ت125هـ)(1987م). ديوان النابغة الشيباني، تحقيق عبدالكريم
إبراهيم يعقوب، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية،
دمشق.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس . (ت338هـ)(1409هـ/1988م).
إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة
العربية، بيروت، الطبعة الثالثة.
- النمر بن تولب. (ت14هـ). (د.ت)ديوان النمر بن تولب ، صنعة: نوري حمودي
القيسي. مطبعة المعارف، بغداد.
- ابن هشأب، محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري . (ت761هـ). (د.ت).
شرح قطر الندى وبل الصدى ، ومعه كتاب سبيل الهدى، تحقيق شرح قطر
الندى، تأليف محمد محي الدين عبدا لحميد، دار إحياء التراث العربي،
بيروت، لبنان.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام
الأنصاري. (1416هـ/1995م)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيداء، بيروت.

ابن هشام، الثعيبين يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري .
(1418هـ/1998م). **مغني اللبيب كتب الأعراب، قدمه ووضع حواشيه**

وفهارسه حسن حمد ، وأشرف عليه وراجعه إميل بديع يعقوب، منشورات

محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري .
(1411هـ/1990م) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، ومعه

كتاب منتهى الأرب، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية،

صيداء، بيروت.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد. (ت468هـ). (1415هـ/1995م). **الوجيز في**

تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار

الشامية، دمشق، بيروت، ط1.

ملحق (أ)
فهرس الآيات القرآنية الكريمة

ملحق (أ)

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الرقم	الآية	السورة	رقم الصفحة الواردة فيها الآية
1	{اهدنا الصراط المستقيم}	الفاتحة	33
2	{ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون}	البقرة	33
3	{يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم}	البقرة	33
4	{فإن لم تتعلموا ولن تتعلموا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين}	البقرة	39
5	{كذلك بين الله آياته للناس لعلهم يتقون}	البقرة	39
6	{وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون}	البقرة	41
7	{فأما نه الله سنة عام ثم بعثه}	البقرة	46
8	{وأن تصوموا خيرا لكم إن كنتم تعلمون}	البقرة	60
9	{علم الله أنكم ستذكرونهن}	البقرة	61
10	{الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون}	البقرة	65
11	{كلما دخل عليها زكيا المحراب}	آل عمران	22
12	{شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط}	آل عمران	29
13	{ولا يحسبن الذين يخرجون بما آتاهم الله من فضله هؤخرا أنهم}	آل عمران	48
14	{وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب}	آل عمران	57
15	{فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم}	آل عمران	67
16	{أم حسبن أن تدخلوا الجنة}	آل عمران	67
17	{من نساءكم اللاتي دخلتم بهن}	النساء	21
18	{مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا}	النساء	26
19	{وورعبون أن تنكحوهن}	النساء	29
20	{إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله قد ضلوا ضلالا بعيدا}	النساء	37
21	{فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا}	النساء	47
22	{التم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك}	النساء	69
23	{اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم}	المائدة	61
24	{حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون}	الأنعام	24
25	{قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون}	الأنعام	32
26	{وللدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعلمون}	الأنعام	39
27	{إنما يستجيب الذين يسمعون والمؤمنى بعهم الله ثم إليه يرجعون}	الأنعام	42

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة الواردة فيها الآية
28	{قَدْ جَاءَكُمْ بَصَآئِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ}	الأأنعام	104	44
29	{أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تُزْعَمُونَ}	الأأنعام	22	69
30	{أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ}	الأأنعام	63	29
31	{وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا}	الأأنعام	31	36
32	{وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا}	الأأنعام	31	38
33	{وَرَحْمِي وَسَعْتِ كُلِّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ}	الأأنعام	156	39
34	{أَلَمْ لَهُمْ آعْيُنٌ يَبْصُرُونَ بِمَا أَلْهَمَهُمْ أَذَانًا يَسْمَعُونَ بِهَا}	الأأنعام	195	44
35	{فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ}	الأأنفال	1	39
36	{وَلَوْ عَلَّمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا أَلَسْمَعُوهُمُ وَلَوْ أَسْمَعُوهُمُ لَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ}	الأأنفال	23	59
37	{وَهُمْ يَدُؤُكُمْ أَوْلَ مَرَّةٍ}	التوبة	13	28
38	{اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَضَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ}	التوبة	9	36
39	{إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُسْمَعُونَ}	يونس	67	42
40	{وَعَبِضَ الْمَاءِ}	هود	44	21
41	{وَعَبِضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَالسُّورَةُ عَلَى الْيُودِيِّ}	هود	44	26
42	{وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ}	هود	59	31
43	{الْأَحْيَانِ يَسْتَعْشِرُونَ بَنِيهِمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ}	هود	5	45
44	{وَجِئْنَا بِبِضَاعَةِ مَرْجَاهَا}	يوسف	88	23
45	{وَجَاؤُوا أَهْلَهُمْ عَشَاءً يَكُونُ}	يوسف	16	24
46	{قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ الَّذِي قَطَعْتَ أَيْدِيَهُنَّ}	يوسف	50	25
47	{فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ}	يوسف	76	27
48	{قَالُوا لَنْ نَكُلَهُ الذَّنْبَ وَحَنْ عَصِيَّةٍ إِنَّا إِذَا لَخَّاسِرُونَ}	يوسف	14	38
49	{فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَبْدِهَا لَهُمْ}	يوسف	77	44
50	{وَمَا تَعْبِضُ الْأَرْحَامُ}	الرعد	8	21
51	{اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَعْبِضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ}	الرعد	8	26
52	{وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا}	النحل	78	60
53	{وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا}	النحل	78	58
54	{فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}	النحل	74	62
55	{وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا}	الإسراء	104	64
56	{إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا}	الإسراء	101	64

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة الواردة فيها الآية
57	{وَكَلِّبُهُمْ بِأَسْطِ ذُرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}	الكهف	18	10
58	{لَقَدْ جِئْتَنَا بِمُرَا}	الكهف	71	24
59	{وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ}	الكهف	52	69
60	{لَمْ نَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا}	مريم	42	48
61	{فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا}	طه	86	25
62	{فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ}	طه	40	25
63	{قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى}	طه	50	33
64	{وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى}	طه	79	34، 33
65	{ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى}	طه	122	34
66	{قَالَ بَلِ الْقَوْمِ آفَاسٌ فَاجْتَبَاهُمْ وَعَصِيْبُهُمْ يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى}	طه	66	61
67	{يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ}	الحج	13	70
68	{وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ}	المؤمنون	33	36
69	{مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ بَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ}	المؤمنون	33	38
70	{وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلْنَا نَارًا مِّنَ السَّمَاءِ تَلْقَاهَا فِي آيَاتِنَا الْأُولَى}	المؤمنون	24	42
71	{فَكَسَبْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا}	المؤمنون	14	56
72	{لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ}	النور	11	66
73	{وَيَحْسِبُوهُ هِينًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ}	النور	15	66
74	{وَقَالُوا مَا لَ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ}	الفرقان	7	38
75	{أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ}	الفرقان	44	42
76	{وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ}	النمل	43	36
77	{إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}	القصص	50	33
78	{أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ}	القصص	62	47
79	{وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ}	العنكبوت	47	32
80	{وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ}	السجدة	7	28
81	{وَيَطَّوِّئُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا}	الأحزاب	10	66
82	{أَنحَنُ صِدْدًا كُمْ عَنْ الْهُدَى}	سبأ	32	36
83	{قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ}	يس	26	21
84	{فَأَعْنَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ}	يس	9	44
85	{إِنَّا أَنهَمُ مِنْ إِنْكَهَمُ يَقُولُونَ ، وَكَلَّمَ اللَّهُ وَآلِهَهُمْ لَكَادِيبُونَ}	الصفافات	-151 152	41

الرقم	الآية	السورة	رقم الصفحة الواردة فيها الآية
86	{وَأَبْصُرْهُمْ فَمَسُوفٌ يَبْصُرُونَ}	الصافات	43
87	{مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمَلَأَةِ الْآخِرَةِ إِنَّ هَذَا إِلاَّ اخْتِلاقٌ}	ص	7
88	{قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الألبابِ}	الزمر	9
89	{لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ}	الدخان	8
90	{وَإِذا عَلِمَ مِنْ آياتِنَا شَيْئاً اتَّخَذَها هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذابٌ مُهِينٌ}	الجاثية	9
91	{وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي}	الأحقاف	15
92	{وَطَلَّيْتُمْ ظَنِّ السَّوءِ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا}	الفتح	12
93	{ وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما }	الحجرات	9
94	{وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا}	النجم	44
95	{اعْلَمُوا أَنَّ اللّهَ يُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها}	الحديد	17
96	{قَدْ سَمِعَ اللّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِها وَتَشْكِي إِلى اللّهِ}	المجادلة	1
97	{كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً}	الحشر	7
98	{فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فلا تُرْجِعُوهُنَّ إِلى الكُفَّارِ}	الممتحنة	10
99	{فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ}	الممتحنة	59، 58، 59
100	{إِنْ رَعَيْتُمْ أَنكُمُ أَوْلِياءَ لِلّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَسَمَّيُوا المَوْتِ إِنا كُنْتُمْ صَادِقِينَ}	الجمعة	6
101	{وَإِذا قِيلَ لَهُمُ تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللّهِ لَوُوا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ}	المنافقون	5
102	{وَإِذا سَرَّ النَّبِيُّ إِلى بَعْضِ أَرْواحِهِ حَدِيثًا}	التحريم	3
103	{كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِما أَسْلَفْتُمْ فِي الأيامِ الخالِيَةِ}	الحاقة	24
104	{لا يَأْكُلُهُ إِلاَّ الخاطِطُونَ}	الحاقة	37
105	{كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِما أَسْلَفْتُمْ فِي الأيامِ الخالِيَةِ}	الحاقة	24
106	{وَلا تَلْدُوا إِلاَّ فَاجِرًا كُفَّارًا}	نوح	27
107	{إِنا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِما شاكراً وإِما كُفُورًا}	الإنسان	3
108	{عَبنا يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللّهِ يُفَجِّرُها تَفْجيراً}	الإنسان	6
109	{لِإِنَّ الأَبْرارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كاسٍ كانَ مَرْاجِئِها كَافُورًا}	الإنسان	5
110	{ثُمَّ أَماتَهُ فَأَقْبَرَهُ}	عبس	21
111	{فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ}	التكوير	26
112	{عَبنا يَشْرَبُ بِها المَعْرُوبُونَ}	المطففين	8
113	{فادْخُلِي فِي عِبادِي}	الفجر	29

رقم الآية	رقم الآية	السورة	الآية	الرقم
22	29	الفجر	{ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي }	114
53، 53	5	النيل	{ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى }	115
53، 50	5	الضحى	{ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }	116
50	1	الكوثر	{ إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكُوفِرَ }	117
23	1	النصر	{ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ }	118
41	3	الإخلاص	{ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ }	119

ملحق (ب)
فهرس الأبيات الشعرية

ملحق (ب)

فهرس الأبيات الشعرية

رقم الصفحة الواردة في الرسالة	القائل	بيت الشعر	
الهمزة			
63	الحارث بن حلزة	وَمَا لِلْحَائِنِينَ دِمَاءُ	وَقَعَلْنَا بِهِمْ كَمَا عَلَّمَ اللَّهُ
38	أبو النجم العجلي		فِي بَرَقٍ يَأْكُلُ مِنْ حَذَائِهِ
الباء			
68	؟؟	إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيبًا	زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ
55	أبو الأسود	كَرِيمٌ وَتَأْبَى نَفْسُهُ وَضَرَانِيَهُ	يَمُنُّ وَلَا يُعْطِي وَيَزْعَمُ أَنَّهُ
57	بشار	فَهَأَلَا وَهَبْتُمْ قَلْبَهُ لِمَشِيْبٍ	أَرَى خَلْقًا قَدْ شَابَ قَبْلَ جِنَايَةِ
24	الأحوص	بِأَحْدُوْتِهِ مِنْ وَحْيِهِ الْمُتَكَذِّبِ	لَعَمْرِي لَقَدْ جَاءَ الْعِرَاقَ كَثِيرٌ
26	علي بن أبي طالب	إِلَّا جَعَلْتُكَ لِلْبِكََا سَبِيْبًا	مَا غَاضَ دَمْعِي عِنْدَ نَازِلَةٍ
36	بشار	وَكَانَ يَشْرَبُ بِالْمَاءِ الَّذِي شَرِبُوا	يَا نَعْمَ مَرَكَانَ مِنْهُمْ فِي مَحَلَّتِهِ
68	الكميت	كُرُوا الْمَعَادِيرَ إِنَّمَا حَسِبُوا	وَلَمْ يَقُلْ بَعْدَ زَلَّةٍ لَهُمْ
68	؟؟	تَرَى حَبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ	بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
28	بشر بن أبي خازم	أَشْجَانُ نَصَبٌ لِلضَّعَائِنِ مُنْصَبٌ	ذَهَبَ الْأَلَى كَانُوا بِهِنَّ فَعَادِنِي
56	الفرزدق	كَسَا الْأَرْضَ بَاقِي لَيْلِهَا الْمُتَجَوِّبِ	بِمِثْلِ سَيْوِفِ الْهِنْدِ إِذْ وَقَعَتْ وَقَدْ
28	الطفيل الغنوي	وَلَكِنَّ أَشْبَاحًا مِنَ الْمَالِ تَذْهَبُ	فَلَا تَذْهَبُ الْأَحْسَابُ مِنْ عَفْرِ دَارِنَا
58	الأخطل	يُعْطِي جَوَادًا كَمَا يُعْطِي وَلَا يَهْبُ	لَا يَبْلُغُ النَّاسُ أَقْصَى وَادِيَيْهِ وَلَا
55	الأخطل	يُعْطِي جَوَادًا كَمَا يُعْطِي وَلَا يَهْبُ	لَا يَبْلُغُ النَّاسُ أَقْصَى وَادِيَيْهِ وَلَا
42	الطفيل الغنوي	هُمُ الضَّامِنُونَ مَا تَخَافُونَ فَادْهَبُوا	هُمُ أَنْاسٌ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ
65	الفرزدق	سَأَقْعُدُ لَا يَجَاوِرُهُ سِبَابِي	أَكَانَ الْبَاهِلِيُّ يَطُنُّ أَنِّي
44	بشار	فَبِالْقَلْبِ لَا بِالْعَيْنِ يُبْصِرُ ذُو اللَّسْبِ	فَقُلْتُ دَعُوا قَلْبِي بِمَا اخْتَارَ وَارْتَضَى
63	بشر بن أبي خازم	وَلَمْ تَعْلَمْ بِأَنَّ السَّهْمَ صَابَا	تَوَمَّلْ أَنْ أُؤُوبَ لَهَا بِنَهْبِ
58	الفرزدق	وَلَا الْمَوَاهِبُ إِلَّا دُونَ مَا يَهْبُ	فَمَا الشَّجَاعَةُ إِلَّا دُونَ نَجْدَتِهِ
الثاء			
57	بشار	بَعْتًا وَلَا يُبْقِي لَكَ الْبَاعِثُ	كَسَا وَأَعْطَى مِنْ ذُرَى مَالِهِ
الجيم			
57	النمر بن تولب	أَرْجِي النِّسْلَ مِنْهَا وَالنَّتَاجَا	وَأَنْتَ وَهَبْتَهَا كَوْمًا جِلَادًا
الحاء			

28	النمر بن تولب	وَأَيُّ الْأَرْضِ تَذَهَبُ لِلصَّيَّاحِ	تَصِيحُ بِنَا حَنيفَةٌ إِذْ رَأَتْهَا
61	عنتره	أَجِمْ إِذَا لَقِيتَ ذُوِي الرَّمَّاحِ	أَلَمْ تَعْلَمْ لَحَاكَ اللَّهُ أَنِّي
الدال			
39، 24	بشار	أَكَلْتَ كَمَا يَأْكُلُ القُرْهُدُ	وَإِنْ جِئْتَ يَوْمًا إِلَى زَلَّةٍ
24	الفرزدق	إِذَا جَاءَهُ يَوْمًا وَلَا كَابِي الرِّئْدِ	وَمَا كَانَ وَقَافًا عَلَى الضَّيْفِ مُحْجَمًا
31	عنتره	وَجَازَى بِالْقَبِيحِ بَنُو زِيَادِ	إِذَا جَحَدَ الجَمِيلُ بَنُو فُرَادِ
32	الأخطل	أَوْ حَادَرُوا حَضْرَةَ الغَافِينَ أَوْ جَحَدُوا	قَوْمٌ إِذَا ضَنَّ أَقْوَامٌ ذُوو سَعَةِ
34	الطرماح	فَإِنَّ تَمِيمًا لَا تَضِلُّ وَلَا تَهْدِي	وَمَنْ يَكُ يَهْدِي أَوْ يُضِلُّ اتَّبَاعَهُ
69	حسان بن ثابت	لَا نَجْعَلُ الْأَحْسَابَ ذُونَ مُحَمَّدٍ	زَعَمَ ابْنُ نَابِغَةَ اللُّثَيْمِ بَأْنَنَا
41	الأحوص	شَوَى فَارَقْتَهُ وَهِيَ لَمْ تَلِدِ	فَكُلُّ مَا نَالْنَا مِنْ عَارٍ مَنَكْهَهَا
41	الفرزدق	أَقَامَ زَمَانًا وَهُوَ فِي النَّاسِ وَاحِدٌ	فَإِنَّ تَمِيمًا قَبْلَ أَنْ تَلِدَ الحَصَى
70	؟؟	فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَقَاءِ حَمِيدٌ	ذُرَيْتَ الوَفِيِّ العَهْدِ يَا عُرُو فَاعْتَبِطُ
32	الفرزدق	وَالْمُطْعَمِينَ إِذَا مَا غَيْرُهُمْ جَحَدُوا	إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي مَرَوَانَ عُرَّتَكُمْ
41	بشار	بِنَفْسِي غَزَالًا لَا يَحِيضُ وَلَا يَلِدُ	أَقُولُ وَقَدْ رَاحَ الْوَأْنِسُ حِيضًا
32	بشار	وَإِنْ جُحِدَتْ فَعَادَ قَبْلَهُمْ جَحَدُوا	فَإِنْ جَزَوَكَ بِشُكْرِ فَالْوَقَاءُ بِهِ
33	الفرزدق	بِهِ كَانَ يَهْدِي اللَّهُ لِلْهُدَى كُلَّ مُهْتَدٍ	خَلِيفَةُ أَهْلِ الْأَرْضِ أَصْبَحَ ضَوْؤُهُ
36	الأخطل	وَمَضَى أَهْلُهَا لَمْ يَعْرِفُوا مَا مُحَمَّدٌ	شَرِبْنَا فَمُنْتَا مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً
46	أمية بن أبي الصلت	يُمِيتُ وَيُحْيِي دَائِبًا لَيْسَ يُهْمَدُ	وَتَقْنَى وَلَا يَبْقَى سِوَى الْوَاحِدِ الَّذِي
46	الأخطل	لَذِيذُ وَمَحْيَاهَا أَلْدُ وَأَحْمَدُ	تُمِيتُ وَتُحْيِي بَعْدَ مَوْتٍ وَمَوْتَهَا
45	السيد الحميري	أَسِرُّ وَمَا أَبُوحُ بِهِ وَأَبْدِي	فَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ فِيمَا
47	الخطيئة	لَا يُصْلِحُونَ وَمَا اسْتَطَاعُوا أَفْسَدُوا	قَبَّحَ الْإِلَهِ بَنِي بَجَادٍ إِنَّهُمْ
47	الفرزدق	وَرَادَ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ بُعْدًا	بَنِي نَهْشَلٍ لَا أَصْلَحَ اللَّهُ بَيْنَكُمْ
52	الأعشى	فَتَى يُعْطِي الْجَزِيلَ وَيَسْتَفِيدُ	فَإِذَا فَارَقْتَنِي فَاسْتَبْدِلْنِي
52	الخطيئة	يَحْبُو الْجَلِيلَ وَمَا أَكْدَى وَلَا نَكِدَا	لَا يُبْعِدُ اللَّهُ مَنْ يُعْطِي الْجَزِيلَ وَمَنْ
68	بشار	أَحْسَبُ العَيْشَ أَنْ أَكُونَ الْوَحِيدَا	مَوْلَعًا بِالْخَلْوِ مِمَّا الْأَقْيَا
الراء			
64	الفرزدق	تَلَبَسُ أَثْوَابَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ	أَطْنُكَ مَفْجُوعًا بَرَبْعَ مُنَافِقٍ
44	العرجي	إِنَّ العُيُونَ تَرَى مَنْ ذُونَهُ السُّورُ	مَنْ حَيْثُمَا عَلِمَتْ أَسْمَاءُ أَبْصَرُهَا
44	النابغة الشيباني	إِذَا أَنْعَشْتَهُمْ مِنْ فِتْنَةٍ رَكَسُوا	لَا يُبْصِرُونَ وَفِي آذَانِهِمْ صَمٌّ
45	جرير	وَكُلُّ القَوْمِ مُحْتَسِبٌ صَبُورُ	وَكُلُّ بَنِي الْوَالِيدِ أَسْرٌ حَزْنًا
47	جرير	يَا رَبِّ أَصْلِحْ قَوْمَ السِّدِّينِ وَالْبَشَرِ	قَدْ طَالَ قَوْلِي إِذَا مَا قُمْتُ مُبْتَهَلًا
56	الفرزدق	وَجَرْدًا تَعَادَى مِنْ كُمَيْتٍ وَأَشْقَرَا	غَدَاةَ كَسَا أَجْنَادَهُ الْبَيْضُ وَالْقَنَا

56	جرير	يَوْمَ الزُّبَيْرِ كَسَا الْوُجُوهَ غُبَاراً	وَإِذَا لَقِيتَ بَنِي خِضَافٍ فَقُلْ لَهُمْ
67	حاتم	حِصَانَيْنِ سَيَّالَيْنِ جَوْنًا وَأَشَقْرًا	وَحَتَّى حَسِبْتَ اللَّيْلَ وَالصُّبْحَ إِذَا بَدَأَ
29	الفرزدق	لَهُ كُلُّ نَهْرٍ لِلْمُبَارِكِ أَكْدَرًا	لَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي هَجَوْتُ لِخَالِدٍ
35	العباس بن مرداس	وَيَأْكُلُ وَسَطَاهَا وَيَرْبِضُ حَجْرَهُ	أَقَامَ بِسَعْدٍ يَشْرَبُ الْمَاءَ أَمْنًا
57	الأعشى	وَالْأَدَمَ بَيْنَ لَوَاقِحِ وَعِشَارِ	يَهْبُ النَّجِيبَةَ وَالنَّجِيبَ بِسَرْجِهِ
28	بشار	وَكِذَلِكَ الصَّغِيرُ يَنْمَى كَبِيرًا	بَدَأَتْ نَظْرَةً فَكَانَتْ حِمَامًا
39	عمر بن أبي ربيعة	وَأَخْفَى الْوَطْءَ لِلْمُتَّقِرِ	وَجِئْتُ أَنْسِيَابَ الْأَيْمِ فِي الْغَيْلِ أَنْفَى السُّيُوفِ
39	بشار	وَلَا يُؤْتِرُونَ الْخَيْرَ وَالْخَيْرُ يُؤْتِرُ	أَجِدُهُمْ لَا يَتَّقُونَ دَنِيَّةً
38	عنترة	ضَارِي الذَّنَابِ وَكَاسِرَاتِ الْأَنْسُرِ	كَمْ فَارِسٍ غَادَرْتُ يَأْكُلُ لَحْمَهُ
42	السيد الحميري	وَكَيْفَ تَسْتَمِعُ الْأَنْعَامُ لِلْبَشْرِ	لَا يَسْمَعُونَ إِلَيَّ قَوْلٍ أَجِيءُ بِهِ
22	الفرزدق	مِيثًا إِذَا دَخَلَ الْقُبُورَ يَزُورُ	إِنَّ الزِّيَارَةَ فِي الْحَيَاةِ وَلَا أَرَى
33	الأخطل	وَلَا لَعَى لِيَنِي ذَكَوَانَ إِذْ عَثَرُوا	فَلَا هَدَى اللَّهُ قَيْسًا مِنْ ضَلَالَتِهِمْ
الزاي			
64	الخنساء	بِأَلَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا	وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي الْحُرُوبَ
65	الخنساء	وَكَانُوا يَظُنُّونَ أَنْ لَا تُجْزَأَ	جِزْرَتَنَا نَوَاصِي فُرْسَانِهَا
الصاد			
27	الراعي الحميري	لِتَغْلِبَ أَدْنَابًا وَكَانُوا نَوَاصِيَا	بِرَهْطِ ابْنِ كَلْتُومٍ بَدَأْنَا فَاصْبَحُوا
العين			
27	الشريف الرضي	وَلَا اجْتَثُ ذَلِكَ الْأَصْلَ حَتَّى تَقْرَعَا	فَمَا غِيضَ ذَلِكَ الْمَاءِ حَتَّى عَلَا الرَّبِّي
30	؟؟	أَشَارَتْ كُلِّيبَ بِالْأُكْفِ الْأَصَابِعُ	إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ
38	الأعشى	حَدَّ النَّهَارِ تَرَاعِي ثِيْرَةَ رُتْعَا	فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ
26	الفرزدق	مِنَ الْمَحَلِّ كَانُوا كَاللُّبُوثِ الرَّوَاعِ	وَأَنْتَ ابْنُ أَشْيَاحٍ إِذَا نَضِبَ الثَّرَى
55	كثير عزة	فَلَيْتَكَ ذُو لَوْنَيْنِ يُعْطِي وَيَمْنَعُ	بَخَلْتُ فَكَانَ الْبُخْلُ مِنْكَ سَجِيَّةً
43	جرير	مَاذَا يَرُدُّ بَكَاءَ مَنْ لَا يَسْمَعُ	وَبَكَى الزُّبَيْرُ نَيْتَاتِهِ فِي الْمَأْتَمِ
42	الطفيل الغنوي	مَهْمَا تَعَشَّ تَسْمَعُ بِمَا لَمْ يُسْمَعِ	نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شَتَيْمٍ يَدْعِي
69	جرير	أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبَعُ	زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا
41	الأعشى	بِاللَّيْلِ إِلَّا نَتَيْمِ الْبُيُومِ وَالضُّوْعَا	لَا يَسْمَعُ الْمَرءُ فِيهَا مَا يُؤْنَسُهُ
الفاء			
27	الفرزدق	وَفِيهَا نَشَاطٌ مِنْ مِرَاحٍ وَعَجْرَفُ	بَدَأْنَا بِهَا مِنْ سَيْفِ رَمْلِ كَهَيْلَةٍ
38	النابغة الشيباني	وَلَوْ ضَرَبْتَ أَنْوَفًا مِنْهُمْ رَعَفُوا	وَمَعْسُرًا كَلُوا لَحْمِي بِلَا تِرَةٍ
56	المنتبي	كُلُّ مَا يَمْنَحُ الشَّرِيفَ شَرِيفُ	مَا لَنَا فِي النَّدَى عَلَيْكَ اخْتِيَارُ
القاف			
40	الفرزدق	قَرِيشًا لَمْ يَسْتَحْيَا وَدُو الْعَرَضِ يَنْقِي	وَمَا زَادَهُ إِلَّا أَنْفِرَاتًا لِقَاؤُهُ

اللام			
22	امرؤ القيس	فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي	وَلَمَّا دَخَلَتْ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةَ
26	النابغة الشيباني	وَكُلُّ يَصِيرُ كَالْمُسْتَحَالِ	وَقَدْ يَغِيضُ الْفَتَى كَمَا يَنْقُصُ الْبَدْرُ
35	عنتره	وَلَا يَبِيْتُ لَهُ جَارٌ عَلَيَّ وَجَلِ	لَا يَشْرَبُ الْخُمْرَ إِلَّا مَنْ لَهُ ذِمٌّ
22	جرير	وَلَا تَذْنُوهُ مِنْ قَبْرِ الرَّسُولِ	إِذَا دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَارْجُمُوهُ
23	النابغة الذبياني	أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيْالٍ فَلَائِلُ	فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا
25	الفرزدق	خَزَايَا فَفَاضَتْ فِي الْوِثَاقِ وَفِي الْأَرْلِ	لَقَدْ رَجَعْتَ شَيْبَانٌ وَهِيَ أَذْلَةٌ
25	الأحوص	يَأْسَا وَأَخْلَفَنِي الَّذِينَ أُوْمَلُ	حَتَّى إِذَا رَجَعَ الْبِقَيْنُ مَطَامِعِي
39	النمر بن تولب	مِنَ الْخُزْنِ كَلَّا بِالْمَرَاتِعِ يَأْكُلُ	عَلَيْهَا مِنَ الدَّهْنِ عَنِيْقُ مَوْرَةَ
46	كثير عزة	إِذَا اسْتَخْبَرُوهُ عَن حَدِيثِكَ جَاهِلُ	كَرِيمٌ يُمِيتُ السَّرَّ حَتَّى كَأَنَّهُ
56	عمر بن أبي ربيعة	فَسَلْ فَلَكَ الرَّحْمَنُ يَمْنَحُ سُؤْلًا	أَمِيرًا عَلَى مَا شِئْتَ مِنْي مُسَلِّطًا
59	؟؟	إِلَيْكَ بِي وَاجْفَاتِ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ	عَلِمْتُكَ الْبَادِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثْتُ
59	ابن الدمينه	أَنْتِي شَرِيْتُ وَصَالَهَا بِوَصَالِ	زَعَمْتَ أُمَيْمَةً وَهِيَ تَعْلَمُ غَيْرَهُ
69	كعب بن زهير	إِلَّا كَمَا تُمْسِكُ الْمَاءَ الْغَرَابِيْلُ	وَمَا تَمْسِكُ بِالْوَصْلِ الَّذِي زَعَمْتَ
43	كعب بن زهير	أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفَيْلُ	لَقَدْ أَقُومُ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ
50	كثير عزة	يَوْمَ الْفَخَارِ وَيَوْمَ كُلِّ نَبَالِ	يُعْطِي الْعَشِيرَةَ سُؤْلَهَا وَيَسُودُهَا
الميم			
25	الفرزدق	دُعَاكَ يَرْجِعُ رَيْقُ فَيْكَ إِلَيَّ الْفَمِ	وَقَالُوا اسْتَعَثَّ بِالْقَبْرِ أَوْ أَسْمِعْ ابْنَهُ
31	؟؟	حَتَّى تَبْذُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ	وَكَرِيمَةً مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُتَيْهِ
36	امرؤ القيس	تَوَلَّى عَارِضُ الْمَلِكِ الْهَمَامِ	فَصَدُّوا نَشَاصَ ذِي الْقَرْنَيْنِ حَتَّى
40	الفرزدق	وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ يَتَّقِي كَانَ أَظْلَمًا	وَمَا بَاتَ جَارٌ عِنْدَ مَرُوانَ خَائِفًا
40	حسان	فَأَكْرَمُ بِنَا خَالًا وَأَكْرَمُ بِنَا ابْنَمَا	وَلَدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وَالْبَنِي مُحَرَّقِ
40	حسان	وَلَدْنَا نَبِيَّ الْخَيْرِ مِنْ آلِ هَاشِمِ	وَنَحْنُ وَلَدْنَا مِنْ قُرَيْشٍ عَظِيمَهَا
40	جرير	بِمُقَرَّفَةِ النَّجَارِ وَلَا عَقِيمِ	فَمَا أَلَامَ التِّي وَلَدَتْ أَبَاكُمْ
50	الفرزدق	وَمَا كَانَ يُعْطِي النَّاسَ غَيْرَ ظَلَامِ	بِنُبُوءَةِ عَيْدٍ قَدْ أَنْابَ فُؤَادُهُ
50	الفرزدق	بِهِ اللَّهُ يُعْطِي مُلْكُهُ كُلَّ قَائِمِ	عَصَا الدَّيْنِ وَالْعُودَيْنِ وَالْخَاتَمِ الَّذِي
55	عمر بن أبي ربيعة	وَشَرَكْنَهُ فِي مَخْهِ وَالْأَعْظَمِ	هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْحَسَانَ فُؤَادَهُ
56	مهيار	أَنْفُسَ مَا تَمْنَحُ أَوْ مَا تَرُومُ	وَاجْتَنَاهَا الْوُدَّ أَنْ أُمَّهَرَتْ
57	الحصين بن الحمام	وَكَانَ إِذَا يَكْسُو أَجَادَ وَأَكْرَمًا	عَلَيْهِنَّ فِتْيَانٌ كَسَاهُمْ مُحَرَّقِ
63	الأعشى	سَيَنْفَعُهُ عِلْمُهُ إِنْ عَلِمَ	أَمْ الصَّبْرُ أَحْجَى فَلَنْ أَمْرًا
59	الفرزدق	وَلَكِنْ عَلَى الْجِرَاحِ تَبْكِي الْبَهَائِمُ	فَلَوْ تَعْلَمُ الْأَنْعَامُ شَيْئًا بِكَيْفَتِهِ
61	الفرزدق	وَالْعَاطِفُونَ بِهَا وَرَاءَ الْمُسْلِمِ	وَالْخَيْلُ تَعْلَمُ أَنَّهَا فُرْسَانُهَا

65	الحطيئة	يَظُنُّ لَنَا مَالًا فَيُوسِعَنَا ذَمًّا	وَلَا تَعْتَدِرُ بِالْعَدَمِ عِلَّ الَّذِي طَرَأَ
65	حسان	إِلَيْهِ يَظُنُّونَ أَنْ يُخْتَرِمَ	فَطَارَ الْغَوَاةُ بِأَشْيَاءِهِمْ
66	زهير بن أبي سلمى	وَمَنْ لَا يُكْرِمُ نَفْسَهُ لَا يُكْرِمَ	وَمَنْ يَغْتَرِبُ يَحْسَبُ عَدُوًّا صَدِيقَهُ
43	عنتره	أَبْصَرَ ذُلِّي بِرَيْدُ فِي تَعْظِيمِي	وَأَتَكَالِي عَلَى الَّذِي كَلَّمَا
63	ابن الدمينه	لَوْ عَلِمَ الْأَعْسَرُ طَالَ غَمُّهُ	وَيَلُّ الْأَعْيَسِرِ تَكَاتَهُ أُمُّهُ
64	ابن الدمينه	وَذَا الضَّعْنُ قَدْ خَشَمْتَهُ غَيْرَ ظَالِمٍ	زِيَادُ بْنُ حَرْبٍ لَوْ أَظُنُّكَ تَارِكِي
64	عنتره	مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ	وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ
67	عمر بن أبي ربيعة	فَقَاضِ عَلَى نَفْسِي كَمَا بَرَى عَظْمِي	خَلِيلِي إِنْ الْحُبِّ أَحْسَبُ قَاتِلِي
70	العرجي	أَنَا الَّذِي أَنْتَ مِنْ أَعْدَائِهِ زَعَمُوا	قَالَتْ كِلَابَةٌ مِنْ هَذَا فَقُلْتُ لَهَا
النون			
45	كعب	وَأُعْلِنُ أُخْرَى إِنْ تَرَخْتَ بِكَ النَّوَى	فَأَقْسِمُ لَوْ لَا أَنْ أُسِرَّ نَدَامَةٌ
45	قيس بن الملوح	وَلَكِنِّي أُسِيرٌ وَتُعْلِنِينَا	وَلَسْتُ وَإِنْ حَنَنْتُ أَشَدَّ وَجِدًا
31	السيد الحميري	إِلَى الرَّحْمَنِ تَأْتُوا غَالِبِينَا	إِذَا جَحَدُوا الْوَلَاءَ فَبَاهِلُوهُمْ
25	أبو طالب	وَخَلِيلِي فِي مَرَمَسٍ مَذْفُونُ	رَجَعَ الرُّكْبُ سَالِمِينَ جَمِيعًا
27	الراعي النميري	خِرَانِمٍ مِنْ أَنْوَفِكُمْ بَقِينَا	بَدَانَا ثُمَّ عُذْنَا فَاصْطَلَمْنَا
55	جميل بثينة	مَنْحَ الْمَوَدَّةِ غَيْرَنَا وَجَفَانَا	وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقَلْنِ هَذَا الَّذِي
65	علي بن أبي طالب	لَشَرُّ النَّاسِ إِنْ لَمْ تَعْفَ عَنِّي	يَظُنُّ النَّاسُ بِي خَيْرًا وَإِنِّي
66	الراعي النميري	بِمَوْمَاتٍ يَظُنُّونَ الظُّنُونَا	نَصَبْتُ بِهَا رِوَائِي فَوْقَ شُعْنِ
52	قيس بن الملوح	بِمَكَّةَ يُعْطِي فِي الدَّوَاءِ الْأَمَانِيَا	أَنْتِ طَبِيبُ الْإِنْسِ شَيْخًا مُدَاوِيَا
67	حسان	حَتَّى أَمَرْتُمْ عَبْدَكُمْ فَهَجَانِي	وَقَدْ كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ أَصْلِي أَصْلَكُمْ
الهاء			
46	الراعي النميري	يُمِيتُ الْمُحَالَ أَرْهَامًا وَنَهِيمَهَا	فَبَاتَ شَرِيكًا فِي رُكُودِ مُدَامَةٍ
46	المهلهل	مَا لَاحَتِ الشَّمْسُ فِي أَعْلَى مَجَارِيهَا	لَا أَصْلَحَ اللَّهُ مِنَّا مَنْ يُصَالِحُكُمْ
63	العرجي	تَعَلَّمَ قُرَيْشٌ بِذَلِكَ حِينَ أَتَاهَا	سَارَ بِالْخَيْلِ وَالْحُمُولِ فَلَمْ
68	بشار	خَلَقْتَ هَوَاكَ كَمَا خَلَقْتَ هَوَى لَهَا	إِنَّ التِّي زَعَمْتَ فُؤَادَكَ مَلَّهَا

السيرة الذاتية

- الاسم: مراد غالب عطاالله الذنبيات.
- الكلية: الآداب.
- التخصص: اللغة العربية.
- السنة: 2009م.
- العنوان البريدي: الكرك - الجديدة.
- الهاتف الأرضي: -
- الهاتف النقال: 0786304684
- الفاكس: -
- البريد الإلكتروني: -